في تطور لافت قبل ساعات من توقيع اتفاقي التطبيع الإماراتي والبحريني مع الاحتلال الإسرائيلي، كان الفلسطينيون يطلقون برنامجاً للمقاومة الشعبية، ينطلق بتظاهرات ومسيرات غداً الثلاثاء رفضاً للتطبيع، وذلك فيما تواصلت المواقف الرافضة لاتفاق المنامة وتل أبيب

«احتفال تطبيع» في البيت الأبيض غداً

برنامج مقاومة شعبية في فلسطين ومواقف بحرينية رافضة للاتفاق مع الاحتلال

من تحرك في غزة ضد التطبيع (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **نائلة خليل**

قبل ساعات من «الاحتفال التطبيعي» الذي يستضيفه البيت الأبيض غداً الثلاثاء، لتوقيع اتفاقي التطبيع بين الإمارات وإسرائيل من جهة، والبحرين وإسرائيل من جهة أخرى، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزيري الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، والبحريني عبد اللطيف الزياني، كان الفلسطينيون يطلقون برنامج مقاومة شعبية بعد اتفاق مختلف الفصائل والقوى وذلك بهدف «إنجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين والقدس عاصمتها». وأذاع التلفزيون الرسمي الفلسطيني، أمس الأحد، البيان الأول لـ«القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية»، والتي تشكلت أخيراً وتضم القوى والفصائل الفلسطينية. وأكدت القيادة أن برنامجها جاء تجسيداً لقرارات مؤتمر الأمناء العامين لفصائل العمل الوطني الذي عُقد في الثالث من الشهر الحالي، معلنة عن انطلاقة مسيرة كفاحية شعبية شاملة تبدأ ولن تنتهي إلا بإنجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين وعاصمتها القدس. ودعت القيادة إلى اعتبار الوطنية» في الحركة حسام بدران، في تصريح مكتوب، إن «هذه الخطوة تعبّر عن البدء بتنفيذ القرارات الوطنية الصادرة عن اجتماع الأمناء العامين وكلّنا ثقة في إمكانية تحويل حالة الرفض لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية إلى خطوات واقعية».

في السياق، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، «إن العالم للتظاهر أمام سفارات أميركا ودولة الاحتلال والإمارات والبحرين، يوم الثلاثاء، كما دعت القيادة إلى اعتبار يوم الجمعة المقبل، يوم حداد ترفع فيه الأعلام السوداء شجباً للتطبيع في كل الساحات والمباني والبيوت. ودعت القيادة الشعب الفلسطيني إلى نبذ كل الخلافات وتجميد كل الأجندات والالتفاف والمشاركة في هذا الكفاح الشعبي التحرري» «ولا صوت يعلو فوق صوت المقاومة».

وقال رئيس المكتب الإعلامي لمفوضية التعبئة والتنظيم في حركة «فتح»، منير الجاغوب لـ«العربي الجديد»، إن «هذه الفعاليات هي خطوة من الخطوات الفلسطينية التي قامت بها كل الفصائل الوطنية الفلسطينية بما فيها حركات حماس وفتح والجهاد الإسلامي، لتوحيد جهود المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، ولإعادة تفعيلها بشكل يليق بالتحديات الموجودة، ولتثبت للعالم بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الصخرة التي تتحطم عليها كل المؤامرات التي تحاك هنا وهناك».

ورحّبت حركة «حماس» بإعلان تشكيل «القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية». وقال رئيس مكتب «العلاقات الوطنية» في الحركة حسام بدران، في تصريح مكتوب، إن «هذه الخطوة تعبّر عن البدء بتنفيذ القرارات الوطنية الصادرة عن اجتماع الأمناء العامين وكلّنا ثقة في إمكانية تحويل حالة الرفض لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية إلى خطوات واقعية».

في السياق، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، «إن الاتفاقات والبيانات المعلنة في الاتفاقات ترنو عيون الجميع نحو الجوهرة في التاج: السعودية». وبحسب برئيل، فإن كل الدول الأخرى المرشحة للحاق بركب التطبيع، سواء كانت سلطنة عمان أم المغرب أو تونس أو السودان، ستُعتبر من الآن فصاعداً مجرد فرقة «تسخين». وقال إن ترامب، لتحقيق هدفه كصانع للسلام، سيكون بحاجة إلى ولي عهد السعودية محمد بن سلمان وانضمام السعودية. واعتبر أن السعودية ستنتظر «عمولتها» من هذه العملية والتي ستشمل أيضاً تطهير اسم بن سلمان من جريمة قتل جمال خاشقجي.

من جهتها، ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن الجيش الإسرائيلي إثر إشهار التحالف مع الإمارات، وما صاحبه من موافقة إسرائيلية بحسب مصادر أميركية على بيع الإمارات مقاتلات متطورة من طراز «إف 35»، شكل طاقماً خاصاً وظيفته بلورة وإعداد قائمة بالأسلحة والمطالب الإسرائيلية التي ستُقدّم لإدارة ترامب، للتعويض إسرائيل عن بيع طائرات «إف 35» لأبوظبي، بما يضمن التفوق العسكري لدولة الاحتلال.

مقابل ذلك، ارتفعت موجة الإدانات للتطبيع الإسرائيلي البحريني وبرز موقف رافض من داخل البحرين. وأصدرت جمعيات سياسية ومؤسسات للمجتمع المدني في البحرين، بما يشمل نقابة المحامين، بياناً مشتركاً أمس لرفض التطبيع. وقال البيان «إن جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي تمت من قبل بعض الدول لم تثمر سلاماً ولا اعادت حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة بل دفعت العدو إلى مزيد من ارتكاب الجرائم بحق فلسطين والمقدسات». وأضاف: «إننا على ثبات موقفنا المبدئي برفض التطبيع مع العدو المحتل، مؤكدين أن كل ما سيترتب على التطبيع من آثار لن تحظى بأي غطاء شعبي انسجاما مع ما نشات عليه أجيال من البحرينيين في التمسك بقضية فلسطين». كما قال رجل الدين البحريني البارز الشيخ عيسى قاسم، الذي يعيش حالياً في إيران، إنه يعارض التطبيع، حسب بيان نشرته جمعية «الوفاق». في السياق، نقلت وكالة «الأناضول» أمس عن مسؤول مغربي لم تسمه، نفيه الأنباء التي تداولها إعلام إسرائيلي السبت، حول إنشاء خط جوي بين المغرب وإسرائيل، موضحاً أن «موقف المغرب ثابت ولم يتغير بخصوص التطبيع مع إسرائيل».

> دعت القيادة الوطنية للمقاومة الشعبية لتظاهرات يوم غد
>
> أصدرت جمعيات بحرينية بيانا رافضا للتطبيع مع الاحتلال

اتفاقات التطبيع بين البحرين والإمارات من جهة، والاحتلال من جهة أخرى، هي اتفاقات سلام مقابل الحماية»، معلنا عن استراتيجية لشراكة سياسية فلسطينية داخلية تقابل نوايا إقامة تحالفات «سلام مقابل حماية». وأضاف خلال مؤتمر صحافي عقده افتراضياً عبر الإنترنت من رام الله، «إن من يعتقد أنه يدخل في حلف عسكري مع إسرائيل للسلام مقابل الحماية هو مخطئ استراتيجيا». واعتبر تلك الاتفاقات والبيانات المعلنة في الاتفاقات بمثابة إعلان رسمي من الإمارات والبحرين بقبولهما بـ«صفقة القرن». وحول اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير، حيث أسقط مشروع فلسطيني لإدانة اتفاق التطبيع الإماراتي قال عريقات: «إن جامعة الدول العربية هي انعكاس لأعضائها». رغم ذلك أكد عريقات أن فلسطين جزء من المنظومة العربية، و«لن ننسحب منها».

على صعيد آخر، وقبل توقيع اتفاقي التطبيع في البيت الأبيض غداً، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في جلسة لحكومته أمس، إن اتفاق التطبيع مع البحرين سيؤدي إلى تسيير رحلات جوية مباشرة بين البلدين، فيما ذكرت وكالة أنباء الإمارات أن جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي وقعت مذكرة تفاهم مع معهد وايزمان الإسرائيلي للعلوم للتعاون «في عدد من المجالات».

وتعليقاً على تطبيع البحرين مع إسرائيل، اعتبر محرر الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، تسفي برئيل، أن هذا الإعلان كان متوقعاً»، مضيفاً أن السؤال الذي طُرح منذ الإشهار التحالف مع الإمارات هو: مَن هي الدولة المقبلة في مسيرة التطبيع، «وكان الأمر مجرد محطة إضافية هامشية فيما ترنو عيون الجميع نحو الجوهرة في التاج: السعودية». وبحسب برئيل، فإن كل الدول الأخرى المرشحة للحاق بركب التطبيع، سواء كانت سلطنة عمان أم المغرب أو تونس أو السودان، ستُعتبر من الآن فصاعداً مجرد فرقة «تسخين». وقال إن ترامب، لتحقيق هدفه كصانع للسلام، سيكون بحاجة إلى ولي عهد السعودية محمد بن سلمان وانضمام السعودية. واعتبر أن السعودية ستنتظر «عمولتها» من هذه العملية والتي ستشمل أيضاً تطهير اسم بن سلمان من جريمة قتل جمال خاشقجي.

من جهتها، ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن الجيش الإسرائيلي إثر إشهار التحالف مع الإمارات، وما صاحبه من موافقة إسرائيلية بحسب مصادر أميركية على بيع الإمارات مقاتلات متطورة من طراز «إف 35»، شكل طاقماً خاصاً وظيفته بلورة وإعداد قائمة بالأسلحة والمطالب الإسرائيلية التي ستُقدّم لإدارة ترامب، للتعويض إسرائيل عن بيع طائرات «إف 35» لأبوظبي، بما يضمن التفوق العسكري لدولة الاحتلال.

مقابل ذلك، ارتفعت موجة الإدانات للتطبيع الإسرائيلي البحريني وبرز موقف رافض من داخل البحرين. وأصدرت جمعيات سياسية ومؤسسات للمجتمع المدني في البحرين، بما يشمل نقابة المحامين، بياناً مشتركاً أمس لرفض التطبيع. وقال البيان «إن جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي تمت من قبل بعض الدول لم تثمر سلاماً ولا اعادت حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة بل دفعت العدو إلى مزيد من ارتكاب الجرائم بحق فلسطين والمقدسات». وأضاف: «إننا على ثبات موقفنا المبدئي برفض التطبيع مع العدو المحتل، مؤكدين أن كل ما سيترتب على التطبيع من آثار لن تحظى بأي غطاء شعبي انسجاما مع ما نشات عليه أجيال من البحرينيين في التمسك بقضية فلسطين». كما قال رجل الدين البحريني البارز الشيخ عيسى قاسم، الذي يعيش حالياً في إيران، إنه يعارض التطبيع، حسب بيان نشرته جمعية «الوفاق». في السياق، نقلت وكالة «الأناضول» أمس عن مسؤول مغربي لم تسمه، نفيه الأنباء التي تداولها إعلام إسرائيلي السبت، حول إنشاء خط جوي بين المغرب وإسرائيل، موضحاً أن «موقف المغرب ثابت ولم يتغير بخصوص التطبيع مع إسرائيل».

للحديث تتمة...

الدبلوماسية التونسية المضطربة

وليد التليلي

تشهد الدبلوماسية التونسية حالة من الاضطراب المتواصل، كان أهم مظاهرها تغيير وزير الخارجية بعد أشهر من تعيينه، والسجال الطويل الغريب بين الوزارة ومندوب تونس في الأمم المتحدة، قيس قبطني، بعد استقالته بسبب تغييره بشكل مفاجئ، وكان أن تابع التونسيون وغيرهم مسلسل بيانات بين المندوب والوزارة، بشكل دفع إلى الاستغراب من هذا المستوى الذي لم تعهده الدولة في معاملاتها مع المنتسبين إليها. ولكن الاضطراب لا يتجلى فقط في مسألة التعيينات والإقالات، فذلك أمر قابل دائماً للتأويل والخلاف، ولكنه وصل أيضاً إلى المواقف وإلى القضايا المصيرية، والأسس الدبلوماسية التي لم تتغير على الرغم من تغيير الأنظمة والحكومات في تونس، وعلى رأسها القضية الفلسطينية غير القابلة للنقاش بالنسبة للتونسيين. وانتقد التونسيون موقف الرئيس قيس سعيّد من التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، وسينتظرون موقفه بعد التطبيع البحريني، وهو الذي كان يردد قبل توليه الحكم أن التطبيع خيانة، إلا أن اعتباره أن ما قامت به الإمارات شأن يخصها أمام شعبها، تسبّب له في انتقادات عديدة.

وبعد فشل الجامعة العربية في اتخاذ قرار يدين التطبيع، وتساؤل التونسيين عن موقف بلادهم من ذلك، قالت وزارة الخارجية إن ذلك تم بطلب فلسطيني وتونس تطالب بإشراك الفلسطينيين في كل مبادرة، وهو ما وصفه الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في بيان بـ«العار على تونس الثورة». وأضاف أن ذلك «يعني أننا وصلنا إلى مرحلة نستجدي فيها المطبّعين من الأنظمة العربية تشريك الفلسطينيين في كل بحث عن حل... متجاهلين أن الفلسطينيين انتزعوا قرارهم الوطني المستقل بتضحياتهم».

يبقى السؤال، ما الذي لا تفهمه الدولة التونسية ومسؤولوها من ملف القضية الفلسطينية؟ وما هي درجة الغموض في هذا الأمر الذي لا يلتبس على أي مواطن تونسي، مهما كانت درجة ثقافته أو ظروفه الاجتماعية؟ النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين ذكّرت الجميع بأن تونس «لا تزال رسمياً في حالة حرب مع الكيان الصهيوني منذ العدوان على حمام الشط واستهداف قيادات ورموز المقاومة الفلسطينية، في استباحة كاملة لحرمة التراب التونسي وصولاً إلى اغتيال محمد الزواري»، وهذا يلخص كل الأمر ببساطة، فما الذي يستعصي على سياسيينا فهمه وهم يمسكون بالآلة الحاسبة يحسبون كلماتهم حتى لا تجرح أحداً!

شرق غرب

ملامح حكومة لبنانية اليوم بلا حليفي «حزب الله»

على مشارف انقضاء مهلة الـ15 يوماً التي حددتها فرنسا لتشكيل الحكومة اللبنانية، وضعت قوى 8 آذار نفسها خارج الحكومة

بيروت ـ ريتا الجمّال

عشية انتهاء مهلة الـ15 يوماً التي حددها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لتشكيل حكومة لبنانية مستقلة تطبق الإصلاحات المبنية على مكافحة الفساد والهدر وغيرها من الشروط الفرنسية والدولية، بدا الجو السياسي محتقناً، أمس الأحد، بدءاً من تشبث حركة أمل وحزب الله بوزارة المالية، وصولاً إلى توجيه رئيس «التيار الوطني الحرّ» جبران باسيل انتقادات حادة لحليفه في محور 8 آذار، رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، بسبب تمسّكه بحقيبة المالية. مع العلم أن ماكرون وبري تحاورا هاتفياً، مساء السبت، من دون التوصل إلى حلّ. ومع حلول اليوم الاثنين، يكون باسيل وبري ومعهما تيار المستقبل، خارج التشكيل الحكومي المرتقب. وبعد اعتذار باسيل وبري عن عدم المشاركة الحكومية، أبلغت مصادر نيابية «العربي الجديد» أن رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب، سيتوجه إلى القصر الرئاسي في بعبدا، اليوم الإثنين، للقاء الرئيس ميشال عون، مع ترجيحات بأن يقدم تشكيلة حكومية له.

وذكر باسيل، في مؤتمر صحافي، أمس الأحد، أن «لا رغبة لدينا بالمشاركة في الحكومة»، كما لا نية لديه بوضع شروط أو مطالب تعيق المبادرة الفرنسية. ووجّه باسيل في كلمته جملة رسائل إلى الأحزاب السياسية حلفاء ومعارضين، كاشفاً، عن أن «حزب الله» لا يعرقل المبادرة الفرنسية بل يسهّل تحقيقها، و«بدأ يفكّر في العودة من سورية، ومن واجبنا دعم واحتضان هذا القرار». وهاجم باسيل بري، من بوابة وزارة المالية، فشدّد باسيل على أننا مع المداورة في الوزارات (علماً أن التيار الوطني الحرّ استحوذ على حقيبة الطاقة لسنوات طويلة، ووزراء التيار تعاقبوا عليها من ضمنهم باسيل وهي تعد من الوزارات الأكثر هدراً)». واعتبر أنه «لو حصلت طائفة على وزارة عدّة مرّات بما فيها هذه المرّة فهذا لا يعني أن الأمر أصبح عرفاً، لأن العرف يجب أن يكون مقبولاً من الجميع، والدستور واضح بعدم تكريس وزارة لطائفة. أما إذا كان الهدف تكريس التوقيع الثالث، فهذه مثالثة ونحن نرفضها حتماً».

ويأتي حديث باسيل في ظلّ أنباء عن مقاطعة رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب لرئيس «التيار الوطني الحرّ»، والضغط الذي يتعرّض له من القوى السياسية، لا سيما رؤساء الحكومات السابقين، ضمنهم رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري و«حركة أمل» و«حزب الله»، بالإضافة إلى الكلام عن اتجاه أديب الذي يعمل بسرية تامة للاعتذار، بعدما كان متوقعاً أن يتوجه إلى قصر بعبدا الرئاسي أول من أمس السبت، لعرض مسودة الأسماء الوزارية لكن الزيارة لم تحصل. وفي موضوع الحياد، الذي ينادي به البطريرك الماروني بشارة الراعي، ويعمل عليه بدعم دولي، وفرنسي، أشار باسيل إلى أنه موضوع إيجابي للبنان ولكن يتطلب حواراً وتفاهماً داخلياً ولاحتضان إقليمي ورعاية دولية، والأسهل وبشكل سريع الاتفاق على التحييد كون طاقة اللبنانيين على تحمّل تبعات مشاكل الغير وصلت إلى حدّها الأقصى. وقال: «بعض اللبنانيين مثلاً تفهّموا فكرة وجود حزب الله في سورية، والحزب أكيد قد بدأ يفكر في العودة من سورية وتأمين ظروفها وعلينا كلبنانيين احتضان وعدم هذا القرار». مع العلم أن أخباراً كثيرة سرت في الفترة الأخيرة عن اتجاه حزب الله على سحب عدد كبير من عناصره من الداخل السوري، بالتزامن مع زيارة ماكرون إلى لبنان، وتجاوبه مع الحزب وعدم التصويب عليه أقله في جناحه السياسي التمثيلي الشعبي، وإطلاق المبادرة الفرنسية.

من جهته، ظهر بري وكأنه يعرقل التشكيل الحكومي، بإصراره على تمسّكه بوزارة المالية، معتبراً إياها «توقيعاً ثالثاً» في أي مرسوم، رغم أن العديد من وزراء المالية في عهود ما بعد الطائف (1990) لم يكونوا من الطائفة الشيعية. وبعد الضجة التي سادت الاتصال الهاتفي بين ماكرون وبري، مساء السبت، وانتشار أنباء عن فحوى المحادثة، أصدر المكتب الإعلامي لرئيس المجلس النيابي، بياناً جاء فيه أن «المشكلة ليست مع الفرنسيين، بل داخلية»، معتبراً أنه «أطلق عنوان واحد للحكومة: الاختصاص مقابل عدم رغبتنا بالمشاركة في الحكومة، وأبلغناه استعدادنا للتعاون إلى أقصى الحدود في كل ما يلزم لاستقرار لبنان وماليته والقيام بالإصلاحات وإنقاذ اقتصاده».

> اعتبر بري أن المشكلة ليست مع الفرنسيين بل مع الداخل

الاحتلال يحدّ من نشاطات إنسانية في الضفة

كشف تقرير إسرائيلي، أمس الأحد، أن مداولات في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أظهرت أن حكومة الاحتلال عبر «الإدارة المدنية» تمكنت من خفض نشاط دول في الاتحاد الأوروبي ومنظمات لحقوق الإنسان، في الضفة الغربية المحتلة، تحديداً في المنطقة المعروفة بحسب اتفاقيات أوسلو «المنطقة سي» التي تشمل نحو 60 في المائة من أراضي الضفة. وبحسب صحيفة «هآرتس» فقد أقر رئيس هذه الإدارة، غسان عليان، بأنه تمّ تخفيض المشاريع من 75 في عام 2015 إلى 12 مشروعاً في العام الماضي.

(العربي الجديد)

استقالة وزير إسرائيلي بسبب كورونا

بدأت الحكومة الإسرائيلية دراسة اقتراح لفرض إغلق شامل بدءاً من يوم الجمعة المقبل، لمكافحة كورونا، مع استمرار ارتفاع أعداد الإصابات فيها. وأدى ذلك إلى استقالة وزير الإسكان عن حزب الحريديم «يهدل هتورة يعقوف الشامل لأسبوعين، في أوج الأعياد اليهودية، وهي رأس السنة العبرية ويوم الغفران وعيد العرش.

(العربي الجديد)

مصر: قائمة موحّدة للنظام في انتخابات نوفمبر

أعلن حزب «مستقبل وطن» المصري، المدعوم من الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس الأحد، تدشين قائمة موحدة بقيادة الحزب لخوض انتخابات مجلس النواب المقرر في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، تحت اسم "القائمة الوطنية من أجل مصر"، متضمنة 12 حزباً سياسياً، بالإضافة إلى ما يُعرف بـ"تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين" المشكلة بمعرفة الأجهزة الأمنية. واستبعدت القائمة الموحدة عدداً من أحزاب الموالاة مثل "المصريين الأحرار" و"الغد" و"المحافظين" و"السلام الديمقراطي".

(العربي الجديد)

توترات في الجنوب السوري

قُتل عنصران من الفيلق الخامس المدعوم من روسيا، أمس الأحد، بمواجهات مع مسلحين من عشائر درعا جنوبي سورية. وذكر تجمع «أحرار حوران» أن الاشتباكات وقعت مع مجموعة مسلحة من عشائر البدو على طريق الغارية الشرقية - الصورة شمالي شرق درعا، ما أسفر عن وقوع قتيلين وجرحى في صفوف عناصر الفيلق وقتيل وجريح في صفوف مسلحي العشائر. وفي سياق منفصل، استنكر فصيل «قوات الفهد» عمليات تجنيد تُجرى وفق عقود مع القوات الروسية بغية إرسال العناصر إلى ليبيا.

(العربي الجديد)

السيستاني يؤيد الانتخابات المبكرة

أكدت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جانين هينيس بلاسخارت (الصورة)، أمس الأحد، تأييد المرجع الديني علي السيستاني، إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في موعدها، محذرة من انزلاق البلد نحو تداعيات خطيرة، في حال عدم تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات.

(العربي الجديد)

العشائرية في الانتخابات الأردنية: دورٌ حاسم يضرب الأحزاب

> لا تزال السطوة العشائرية حاضرةً بقوة في توزيع مقاعد البرلمان الأردني، ومردّ ذلك إلى تكبيل الدولة العمل السياسي في أطر الأحزاب، وعدم إطلاق اليد للنشاط السياسي في إطاره الديمقراطي المعروف

عمّان ـ أنور الزيادات

تلعب العشائرية في الأردن الدور الأبرز للترشح إلى الانتخابات البرلمانية، والحصول على مقعد في مجلس النواب، ومع اقتراب موعد إجراء هذه الانتخابات، والمقرر في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تبدو الأبواب مشرعة والظروف مواتية، لتشكيل مجلس نيابي، عموده الفقري مبنيّ على الفرز العشائري، مع مزاحمة متواضعة من أصحاب رؤوس المال. ويعرب مراقبون ومختصون عن اعتقادهم بأن سماح الحكومة الأردنية، ممثلةً بالحكام الإداريين في المحافظات، بشكل علني، بإجراء انتخابات عشائرية داخلية (لتختار العشائر مرشحيها للانتخابات) في ظلّ جائحة كورونا كاستثناء مخالف لأوامر قانون الدفاع، يعزّز الاتجاهات العشائرية والمناطقية في الانتخابات التشريعية، ويُقلّل من فرص الترشح على أساس برنامج حزبي سياسي. وقال وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة، في تصريحات صحافية، إن قرار إجراء انتخابات عشائرية لا يخصّ الحكومة، بل هو شأنٌ عشائري، مؤكداً أن السلطة التنفيذية لم تُشرع، كما لم تمنع، هذا الأمر. وأوضح المعايطة أن بعض العشائر طلبت الإذن من المحافظين في مناطقها لإجراء هذه الانتخابات، وتمّت الموافقة عليها في إطار إجراءات صحية معينة.

وتلعب العشائرية في الأردن، اليوم، أدواراً إضافية إلى جانب أدوارها الرئيسية، فهي تفرض نفسها بقوة على الساحة السياسية، وتعزز حضورها لتهمش الأحزاب والقوى السياسية، وتفرض نفسها بوضوح على مسرح الإعداد والتقديم والفرز الأولي للمرشحين، وحتى الحزبيين، أو أصحاب التاريخ الحزبي، يهرولون نحو عشائرهم، ويعودون إلى قواعدهم الانتخابية طلباً للدعم والتأييد والترشح باسمها، وهم بذلك يرضخون لعمليات الفرز التي تجريها العشيرة، والتي لا يستطيعون في معظم الأحيان تجاوزها أو التعدي على مخرجاتها.

في هذا الإطار، يشرح النائب نبيل غيشان، أن المجتمع الأردني هو «مجتمع عشائري، ونحن لم نتجه إلى تطوير قوانين الانتخاب لإنقاذنا من هذه العشائرية، بل العكس، إذ لا تزال العشائرية والمناطقية القوة الأهم للوصول إلى البرلمان، على الرغم من أننا نشتمها في الصباح والمساء». ويؤكد غيشان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العشائرية في الأردن قوة قائمة»، وأن «الحكومة بمؤسساتها تشجعها، بدليل أنه وفق قانون الدفاع، يمنع تجمع أكثر من 20 شخصاً بسبب كورونا، كما لا يسمح لأكثر من 10 أشخاص بالجلوس على طاولة واحدة في مطعم، فيما تنظم العشائر والدواوين انتخابات داخلية لاختيار مرشحيها لمجلس النواب المقبل، وهي تجمعات يحضرها أكثر من ألف شخص». ويرى البرلماني الأردني، الذي لم يترشح للدورة المقبلة، أن «التشجيع الرسمي يتسبب بكسر الأحزاب والاتجاهات والسياسية المدنية وإضعافها، وهي التي من بإمكانها أن تخرج الجميع من هذا الواقع»، معرباً عن اعتقاده بأن «ما يبدو مطلوباً هو أن نبقى عشائريين ومتخلفين في مسيرتنا الديمقراطية». ويذهب غيشان للقول إن «مجرد النظرة والتفكير بالبعد العشائري أمرٌ مدمر»، مطالباً بمنع الانتخابات العشائرية الداخلية، وأن تصب الأصوات الشعبية في الصناديق الرسمية، ووفق قوانين الدولة. ويؤكد غيشان أن الفرز العشائري «يضر بالمنتج النيابي وبالحياة السياسية بشكل عام»، حتى ولو أن «بعض العشائر تُخرج أحياناً نواباً أكفاء، وقادرين على أداء الدور الرقابي والتشريعي»، جازماً بأن العشائرية التي كان مقبولة مجتمعياً وسياسياً في الأردن قبل عقدين أو أكثر، لم تعد مقبولة ومرحباً بها اليوم، ومطالباً الدولة بمنع الانتخابات التي تجرى حالياً لإفراز مرشحي العشائر. وبحسب رأيه، فإن المشكلة لا تكمن فقط في العشائرية، بل ترتبط بالمال السياسي، مما يؤثر كلّه على سمعة مجلس النواب.

من جهته، يرى عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة، حسين المحادين، أن العشيرة في الأردن تنظيم اجتماعي موغل في القدم، لكنه يقتصر على رابطة الدم لهذه المجموعة أو تلك، في حين أن عشائرية النسب هي الأهم، والأكثر شمولاً في التعبير عن بنية ومخرجات العملية الانتخابية والتمثيل النيابي. ويشرح المحادين، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «عند اختيار ابن العشيرة على أساس أولي فقط هو رابطة الدم عبر انتخابات داخلية، نحرم الآخرين من أبناء العشيرة الواحدة من المنافسة لتمثيل الوطن، وقد يكون أي مرشح أكثر كفاءة للرقابة والتشريع ممن اختارته العشيرة بحكم حاصل جمع الأصوات فقط، بدليل الحديث عما يسمى أفخاذاً داخل العشيرة (فروع)، التي يختلف عددها من فخذ إلى آخر».

ويؤكد الخبير في علم الاجتماع «احترام عشائرية النسب، لكن مع عدم الوقوف مع الدور العشائري»، لافتاً إلى أهمية الإبقاء على القيم الإيجابية داخل المجتمع، لكن الشأن السياسي برأيه، يجب أن يكون عابراً بالضرورة أن يكون من يُنفق عليه للترشيح داخل العشيرة هو الأكفأ للعمل البرلماني»، يجزم المحادين بوجود «غبن في الانتخابات الداخلية، كما هو الخوف الواقع على أبناء العشائر الصغيرة في محدودية فرص فوزهم بمقعد في مجلس النواب».

ومن زاوية أخرى، يلفت المحادين إلى أن تعاظم دور العشيرة «يرتبط بضعف الأحزاب والنقابات». ويلفت الخبير في علم الاجتماع إلى أنه يلاحظ بدء تراجع لدور العشيرة بشكل طفيف ونسبي أخيراً، مع ترشح أشخاص من خارج إجماع العشيرة، ما يعدّ مؤشراً على إمكانية ضمور الدور العشائري، في ظل الوعي والاستقلال المالي، وامتلاك البعض شبكة علاقات واسعة خارج إطار، وهو ما دفع ببعض الأسماء للترشح والتحالف مع أقران لهم على أسس مختلفة. لكن المحلل السياسي جهاد المنسي، يجزم في حديث لـ«العربي الجديد» بأن مجلس النواب المقبل ستكون الغلبة فيه للنواب العشائريين، ولأصحاب رؤوس المال، ولكن مطعماً بالقليل من الحزبيين الذين سيكون وزنهم التصويتي ضعيفاً جداً داخل المجلس، مؤكداً أن المجلس التشريعي المنتظر لن يختلف عما سبقه. ويعيد المنسي السبب وراء ذلك إلى «عدم التأسيس لنظام حزبي حقيقي، وهو إخفاق لا تلام عليه الأحزاب وحدها، بل المؤسسات الرسمية التي لم تتخذ حتى اللحظة قراراً حقيقياً لتشجيع الحياة الحزبية».

ويلفت المنسي إلى «وجود تناقض في الرسالة الرسمية، فبينما يمنع النشاط الحزبي في الجامعات، تتم دعوة الشباب للمشاركة بكثافة في الانتخابات»، معتبراً أن «الدولة حتى الآن لا تسير باتجاه الدولة المدنية، أو دولة المؤسسات والقانون».

ويحسب المنسي، فإن الفرز السياسي لا يزال عشائرياً بالدرجة الأولى، ولدى أي نائب قناعة كاملة بأن عليه أن يخدم عشيرته، وإذا لم يفعل ذلك، فلن تكون لديه الفرصة لتجديد مقعده، ما يجعل ولاءه بالدرجة الأولى لمنطقته الانتخابية وأفراد عشيرته، وما سيؤثر حتماً على أدائه التشريعي والرقابي، الذي ستغلب عليه المصلحة المناطقية والعشائرية على حساب الصالح العام.

لا تأجيل حتى الآن

أكد المتحدث الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخابات جهاد المومني، أمس الأحد، أنه لا يوجد أي حديث داخل الهيئة عن تأجيل الانتخابات. وشدّد على أنه لم ترد للهيئة أي توصية من لجنة الأوبئة أو أي جهة أخرى، بتأجيل الانتخابات بسبب ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا في الأردن. وأضاف: نحن نعمل على إجراء الانتخابات في موعدها في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، والحديث عن تأجيل الانتخابات سابق لأوانه.

بدأت أسماء الترشح من خارج إجماع العشيرة (الأناضول)

قضية

أمر وحيد لم يتغير في السجون ومراكز الاحتجاز المصرية منذ عقود: التعذيب. وضع تشرحه روايات وكتب لمعتقلين سابقين في منتصف القرن الماضي. ويُمكن مقارنة ما تعرّض له هؤلاء، بما يحصل مع المعتقلين الحاليين، خصوصاً بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011. وفي حكايات التعذيب في السنوات الأخيرة، تظهر حاجة مصر إلى الخروج من هذه الدوامة. ويكفي توثيق مؤسسة «كوميتي فور جستس» 11290 انتهاكاً في 94 مقراً للاحتجاز، خلال عام 2019 وحده، للدلالة على حجم المأساة

ترسيخ الاستبداد في مصر

«الأسترالي» أحدث ضحايا التعذيب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في سبتمبر/أيلول سنة 1960، كتب الباحث العلمي، الناقد الأدبي اليساري، عبد العظيم أنيس، لزوجته عايدة ثابت، من معتقل الواحات، عن التعذيب الذي تعرّض له في سجنه. ثم عاد ونشر ما تعرّض له في كتاب أسماه «رسائل في الحب والحزن والثورة»، صادر عن دار روز اليوسف، عام 1976. وفي رسالته إلى زوجته، كتب أنيس: «لعلك أدركت من خلال زيارتك لي في الأشهر الأخيرة مبلغ السوء الذي وصلت إليه حالتي الصحية، غير أني اليوم أسترد صحتي بالتدريج فلا تقلقي. ولكن ما يقضّ مضجعي حتى اليوم أن شهدي عطية، بمصرعه الفاجع في (سجن) الأوردي تحت سياط التعذيب، هو وحده الذي فدانا جميعاً. ولولا مصرعه وما أثار من ضجة خارجية لاستمر التعذيب حتى اليوم، ولاستطاب كثير من المسؤولين هذه الحال. ومن قبل قتلوا الدكتور فريد حداد ببساطة وكأنهم يؤدون عملاً عادياً، وهؤلاء القتلة معروفون ويعيشون بينكم لا يعذب أحداً منهم ضمير ولا تمتد إليه يد قانون».

وبين سطور الحكاية وما بها من تفاصيل مؤلمة، لخص أنيس كيف يجري التعذيب والتنكيل في السجن، وكأنه يصف ما يحدث اليوم: «إلى جانب هذا القتل والتعذيب ساءت أحوال المعتقلين الصحية وبسبب سوء التغذية، وكثيرون مرضوا وأوشكوا على الموت بسبب انتشار الأمراض ولم يتحرك أحد رغم كل هذا، لقد عشنا في حالة مجاعة كاملة لمدة ثمانية أشهر. لا يعطونا إلا ما يكفي للإبقاء علينا على قيد الحياة فحسب. أما مهمّات العمل في جبل أبو زعبل فهي عديدة. صفوة من مثقفي مصر مثل الدكتور لويس عوض والدكتور عبد الرازق حسن، والكاتب المسرحي الفريد فرج، والرسام حسن فؤاد والناقد محمود أمين العالم، والدكتور فؤاد مرسي والدكتور فوزي منصور والدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وغيرهم كثيرون يساقون كل يوم إلى الجبل حفاة شبه عراة في أقسى أيام الشتاء لكسر حجارة أبو زعبل، بالإضافة إلى عشرات من القادة النقابيين وقيادات الطلاب».

هذه القصة التي تؤرّخ للتعذيب في مصر في حقبة زمنية شهدت تنكيلاً ممنهجاً بقيادات الحركة الشيوعية في مصر، لا تختلف كثيراً عما يحدث في السجون ومقار الاحتجاز المصرية اليوم، منذ تولي النظام الحاكم في صيف 2013.

بل وازداد التعذيب في مقار الاحتجاز المختلفة مجدداً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، إذ وثّق مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب (منظمة مجتمع مدني مصرية)، خلال العام الأول من تولي السيسي مقاليد الحكم، جملة انتهاكات من الشرطة ضد المواطنين، بلغت 289 حالة تعذيب، و272 حالة وفاة، و119 حالة إخفاء قسري، و97 حالة إهمال طبي، و63 حالة إصابة نتيجة إطلاق نار في الشارع، و52 حالة تكدير جماعي، و27 حالة تعذيب جماعي، و27 حالة ضرب، و16 حالة اعتداء جنسي، و15 حالة اعتقال رهائن، و10 حالات إهمال طبي لإصابات نتجت عن التعذيب، و8 حالات تحرش جنسي، و7 حالات تنفيذ حكم إعدام، و3 حالات احتجاز للأهالي أثناء زيارة السجون، وحالتي اعتقال ثم وفاة وإدعاء مطاردة الأمن.

وكان النظام المصري يحمل على عاتقه مهمة «ترسيخ الإستبداد»، وتحويل السجون وأقسام الشرطة إلى «سلخانات تعذيب»، لكل معارض. ووثقت مؤسسة «كوميتي فور جستس» 11290 انتهاكاً في 94 مقراً للاحتجاز، خلال عام 2019 وحده.

ويضم تاريخ التعذيب في مصر، على مدار السنوات العشر الأخيرة، العديد من الأسماء التي تحولت إلى أيقونات لاحقاً، ولعل أبرزهم خالد سعيد الذي تحولت وفاته إلى شرارة مهدت لاندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، وآخر هؤلاء الضحايا، إسلام المقلب بـ«الأسترالي» الذي لقي مصرعه في قسم شرطة المنيب في محافظة الجيزة، في 7 سبتمبر/أيلول الحالي، بعد يومين من القبض عليه، واتهم أهله أمناء وضباط شرطة القسم، بضربه وتعذيبه حتى الموت.

أما باقي سجل التعذيب على مدار السنوات العشر الماضية فيضم: خالد سعيد الذي قُتل على يد اثنين من أمناء الشرطة، في 6 يونيو/حزيران 2010، وكان مقتله بمثابة الشرارة الأولى للثورة، التي انطلقت يوم عيد الشرطة المصرية في 25 يناير 2011. وداعت الشرطة حينها أنه هرب من المخبرين وابتلع لفافة مخدر «بانغو» ومات نتيجة الخنق، بينما أثبت تقرير الطب الشرعي الذي طلبته النيابة العامة بعد الوفاة مباشرة وجود كسر في الفك ونزول في عظام الوجه «تحطيم للجمجمة»، إضافة إلى رضوض وكدمات في الوجه وإصابات متعددة في الوجه وبعض أجزاء الجسم، وسقوط الأسنان نتيجة تلقي ضربات شديدة. وفي مارس/آذار 2015، حكمت محكمة النقض المصرية نهائياً بتأييد حبس أمين الشرطة محمود صلاح وعوض إسماعيل 10 سنوات.

بدوره، لقي المصري سيد بلال مصرعه بعدما اعتقلته قوات من جهاز الأمن الوطني، وعدد آخر من السلفيين للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين في 1 يناير 2011، وقاموا بتعذيبه حتى الموت. وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء 5 يناير، وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله جثة هامدة بعدها بيوم واحد. واندلعت الثورة بعد 19 يوماً من مقتله، لتطيح الرئيس المخلوع حسني مبارك، ووزير داخليته حبيب العادلي. وفي فبراير/شباط 2016، قضت محكمة جنايات الإسكندرية ببراءة ضابط أمن الدولة المتهم بقتل سيد بلال، واسدل الستار على الواقعة بالكامل.

ولقي عصام عطا، مصرعه بعد تعذيبه من قبل إدارة سجن طرة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2011 بينما كان يقضي هناك عقوبة الحبس لمدة سنتين، لتورطه في مشاجرة يوم 25 فبراير/شباط 2011 في منطقة المقطم. ونفت وزارة الداخلية المصرية وفاته بسبب التعذيب، وقالت إنه تعرض لوعكة صحية، فيما أكدت مصادر حقوقية بالإضافة إلى والد عصام، أنه قد عذب من قبل ضباط بالسجن بإدخال خراطيم مياه في فتحات جسده حتى الموت.

في فبراير/شباط 2015، قُتل المحامي كريم حمدي في قسم شرطة المطرية بعد 48 ساعة من القبض عليه، حيث تم التعدي عليه بالضرب والصعق بالكهرباء وضربه بشكل انتقامي مستمر حتى فارق الحياة، على خلفية اتهامه بـ«الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين والتحريض على العنف، والتعدي على قوات الأمن في المسيرات، باستخدام أسلحة نارية». صرحت عائلة حمدي، بأنها قد وجدت آثار تعذيب وكدمات واضحة على جثمانه أثناء تغسيله وتكفينه. وفي 13 مايو/أيار 2018، تمت تبرئة الضباط المسؤولين عن مقتل حمدي من قبل محكمة جنايات القاهرة، التي عُقدت بأكاديمية الشرطة، برئاسة المستشار سيد عبد العزيز التوني، وعمر محمود عمر ومحمد الأنور محمدين.

ولقي المواطن عفيفي حسني، حتفه على يد قوات الشرطة المصرية، بعد جرعات من التعذيب، استمرت منذ اقتياده من الصيدلية التي يعمل بها في الإسماعيلية إلى قسم الشرطة، انتهت به جثة هامدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. في التوقيت نفسه تقريباً، كان التعذيب الجماعي يمارس على السائق طلعت شبيب، منذ اقتياده من مقهى بالأقصر حتى خروجه من قسم الشرطة جثة هامدة. تلا الواقعتين المتزامنتين اعتذار مبطن من وزارة الداخلية بعد ضغط من الرأي العام، ومسلسل طويل من التحقيقات.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، صدر قرار بإخلاء سبيل الضابط المتهم بتعذيب حسني، بضمان وظيفته، بعدما اسندت له النيابة أربع تهم، من بينها ضرب أفضى إلى موت، وقررت حبسه على ذمة التحقيقات. أما بخصوص الضابط قاتل شبيب، فقد قضت المحكمة بسجنه المشدد 7 سنوات، و3 سنوات لـ5 أمناء شرطة وإلزام وزير الداخلية بمليون ونصف المليون جنيه كتعويض مدني مؤقت بصفته مسؤولاً عن أعمال تابعيه.

تحاول السلطات المصرية تقديم صورة مختلفة عن واقع السجون (خالد دسوقي/فرانس برس)

ازداد التعذيب في مختلف مقار الاحتجاز في عهد السيسي

وثّق مركز النديم 289 حالة تعذيب و272 حالة وفاة

قضية ريجيني

طاول التعذيب الإيطالي جوليو ريجيني، الذي قُتل في مصر بعد اختطافه في 25 يناير/كانون الثاني 2016، وعثر على جثته مشوّهة في 3 فبراير/ شباط من العام نفسه، في منطقة صحراوية في مدينة 6 اكتوبر في القاهرة الكبرى. واظهر التشريح الإيطالي للجثة في اعقاب نقلها الى روما انه قتل اثر تعرضه لضربة قوية في اسفل جمجمته واصابته بكسور عدة في كل انحاء جسده. واثرت قضية ريجيني بشكل كبير على العلاقات بين البلدين.

تقرير

الائتلاف الوطني السوري... محاولة إصلاح متأخرة؟

طوال سنوات الثورة السورية، شهد دور الائتلاف الوطني المعارض تراجعاً كبيراً، لتبرز في الفترة الاخيرة محاولة لإصلاح الائتلاف تبقى رهن وجود ارادة لدى اعضائه

امين العاصي

يحاول الائتلاف الوطني السوري المعارض استعادة ثقة الشارع المعارض والتي فقدها على مدى سنوات عمله نتيجة أداء سياسي يُوصف بـ«الباهت» لم يواكب التحولات الكبيرة التي عرفتها القضية السورية على مدى أكثر من تسع سنوات استفاد خلالها النظام السوري من عدم قدرة المعارضة على مد جسور ثقة متينة مع المجتمع الدولي الذي يُحمّله سوريون جزءاً من مسؤولية تراجع المعارضة بسبب تراخيه في التعامل مع نظام قتل وشرد ملايين السوريين. وبدأت صباح السبت اجتماعات الهيئة العامة للائتلاف بدورتها الـ52، لـ«البحث في آخر المستجدات الميدانية والسياسية»، والاطلاع على خطة تنفذها الهيئة الرئاسية الجديدة للائتلاف لـ«تحسين واقع السوريين، وتعزيز التواصل مع مكونات المجتمع السوري، والتأكيد على التشاركية مع الأحزاب والتيارات السياسية السورية في الوصول لرؤية سياسية مشتركة للحل في سورية». وكان الائتلاف قد انتخب في يوليو/تموز الماضي رئيساً جديداً، هو نصر الحريري الذي انشأ لجنة حملت عنوان «الحوار الوطني» عقدت أخيراً لقاءات «مع مختلف شرائح ومكونات المجتمع السوري، بهدف تعزيز التواصل والتعاون والتنسيق، والوصول إلى رؤية وطنية جامعة». وكان الائتلاف قد ضم خلال العام الحالي مكونات سياسية إلى صفوفه منها «رابطة الكرد المستقلين» في محاولة لتوسيع دائرة التمثيل الكردي، إضافة إلى «مجلس القبائل والعشائر السورية». وفي سياق محاولاته استعادة زمام المبادرة السياسية، عيّن الائتلاف دبلوماسيين منشقين عن النظام ممثلين في دول الاتحاد الأوروبي؛ ففي برلين تم تعيين فاضل الرفاعي، وفي بروكسل تم تعيين بشار الحاج علي، وفي باريس تم تعيين نور الدين اللباد.

ويضم الائتلاف العديد من الكيانات والتيارات السياسية الثورية والمعارضة، إضافةً إلى مستقلين وكيانات سياسية تمثل الأقليات العرقية من قبيل المكون التركماني، والمكون السرياني الآشوري، والمكون الكردي. وعلى الرغم من وجود شخصيات من الأقليات المذهبية (علويون، دروز، إسماعيليون) داخل الائتلاف، إلا أن هذه الأقليات غير ممثلة بشكل حقيقي، وهو ما دفع الهيئة الرئاسية الجديدة إلى تشكيل لجنة مهمتها التواصل مع شخصيات من هذه الأقليات لضمها إلى صفوف الائتلاف، وفق مصادر مطلعة.

وتتباين الآراء في الشارع السوري المعارض حيال الائتلاف الوطني، بين رافض بالمطلق لوجوده، وبين من يرى أن هناك إمكانية لإصلاحه كونه العنوان السياسي الأبرز للثورة والمعارضة السورية. ويرى رافضوه أنه لم يكن على قدر المسؤولية التي ألقيت على كاهله، وأن أداءه السياسي متردل لا يرقى إلى مستوى تضحيات الشعب السوري، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى سحب الثقة الكاملة فيه. كما يأخذ معارضوه عليه ابتعاده بشكل شبه كامل عن نبض الشارع المعارض وعدم قدرته على ضبط فصائل المعارضة المسلحة التي لا تأخذ بعين الاعتبار وجود الائتلاف كمظلة سياسية لها، بل تعمل وفق أجندات رسما لا تتطابق ورؤى المعارضة في عدة مجالات. كما يأخذ المعارضون على الائتلاف فشله في أن يكون مظلة سياسية جامعة لكل التيارات والأحزاب المعارضة. في المقابل، يرى قطاع من الشارع السوري المعارض أن الائتلاف لم يهادن على ثوابت الثورة، ولا يزال يرفض تقديم تنازلات على هذا الصعيد على الرغم من الضغوط التي مورست عليه من جهات إقليمية ودولية ولا سيما على صعيد بقاء بشار الأسد وأركان حكمه في السلطة.

وأشار الباحث السياسي وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن هامش التحرك والقدرة على اتخاذ القرار أمام المعارضة كلل «ضيق جداً»، مضيفاً: «هناك تدويل للقضية السورية ونفوذ إقليمي بسيط على تحرك وأداء جميع اللاعبين المحليين في سورية». وأعرب عن اعتقاده بأن الائتلاف «مر بفترة موت سريري لحساب هيئة التفاوض»، مضيفاً: «الآن الوضع بات مقلوباً، إذ دخلت الهيئة مرحلة الكمون السياسي، وأنعش الائتلاف أخيراً». ورأى علوان أن هناك إمكانية حقيقية لإصلاح البنية الداخلية للائتلاف، مشيراً إلى أن «الائتلاف يؤكد أن 80 في المائة من أعضائه تم استبدالهم»، مستدركاً: «المشكلة في العشرين في المائة الذين أشرفوا على هذا الاستبدال هناك مشكلة في النظام الداخلي الذي لا يعطي مرونة في عملية التمثيل للكتل». وأضاف: «هناك كتلة كبيرة مكونة من 15 عضواً تمثل الفصائل المسلحة، بعضهم لم يعد لفصائلهم وجود على الأرض، وليسوا أصحاب القرار في هذه الفصائل. وهناك مشكلة في كتلة المجالس المحلية، إذ لا يمت اعضاء هذه الكتلة للمجالس بصلة». وأشار إلى أن «هناك كتلاً غير مفهومة منها كتلة الحراك الثوري التي لا نعلم من تمثّل وما هي مرجعيتها، وما الية التمثيل داخلها، فيما هناك أحزاب لها وجود على الأرض ولكن ليس لها تمثيل في الائتلاف الوطني». مقابل ذلك، رأى علوان أن الائتلاف «حافظ على السقف الوطني للثورة»، مشيراً إلى أن مشاركة الائتلاف في هيئة التفاوض واللجنة الدستورية «فاعلة تندرج تحت السقف الوطني»، مضيفاً: «هناك سعي لإحياء الائتلاف في المناطق المحررة من خلال الحكومة السورية المؤقتة». من جهته، رأى الكاتب رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا توجد إمكانية لإصلاح الائتلاف»، مفصلاً الأسباب بالقول: «ليست هناك إرادة لدى أعضاء الائتلاف للقيام بالإصلاح الضروري». وأشار إلى أن من بين الأسباب «انعدام الاهتمام بمؤسسات المعارضة من قبل الدول الحليفة»، مشيراً إلى «أن هناك ضعفاً في ثقافة الشفافية والإصلاح الإداري داخل مؤسسات المعارضة عموماً والائتلاف على وجه الخصوص، لا سيما بين أعضائه القياديين».

يشير معارضو الائتلاف إلى عدم قدرته على ضبط الفصائل

انتخب الائتلاف في يوليو الماضي نصر الحريري رئيساً له (فرانس برس)

خاص

التنسيق بين بغداد وأربيل: مخاوف مسبقة

قلق يسود أطراف عدة حيال مراكز التنسيق الامني بين الجيش العراقي وقوات البشمركة، والتي سُتمثل عودة للقوات الكردية لمناطق عدة

بغداد ـ **عادل النواب**

يدفع أميركي من خلال مظلة التحالف الدولي، تتواصل مباحثات الجيش العراقي مع قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق، بهدف إتمام مشروع تدشين مراكز عسكرية وأمنية تنسيقية في المناطق المتنازع على إدارتها بين بغداد وأربيل والتي تبلغ مساحتها أكثر من 28 ألف كيلومتر مربع. فعلى شريط يمتد على طول محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، تسبّب عدم التفاهم الأمني بين الجانبين على الانتشار فيها في إيجاد بيئة مناسبة لوجود تنظيم «داعش»، مستغلاً قلة الانتشار الأمني وتضاريس المنطقة المعقدة. و«المناطق المتنازع عليها» هو المصطلح الذي برز بعد الغزو الأميركي للعراق (2003)، وتحوّل فيما بعد إلى مادة دستورية عرفت باسم المادة 140. وتعتبر أربيل أن المناطق التي تضم وجوداً كردياً يجب أن تخضع لإدارتها، في وقت ترفض بغداد ذلك كونها مناطق ذات خليط ديني وعرقي مختلف.

وهو ما دفع إلى تضمين فقرة دستورية بإجراء استفتاء لسكان تلك المناطق، حول أي من الطرفين يرغبون في إدارتها، لكن الاستفتاء لم يتم لأسباب سياسية وأمنية، فاقمتها أيضاً اتهامات لأحزاب كردية بتنفيذ عمليات تغيير ديمغرافية في عدة مناطق، أبرزها كركوك، استعداداً لهذا الاستفتاء. الأمر الذي نفته أربيل، مؤكدة أن عمليات التغيير تلك موجودة منذ زمن نظام صدام حسين وهي ضد الأكراد، ما تسبب بعدم تنظيم الاستفتاء وانتهاء مدته الدستورية التي حددت بخمس سنوات.

وفي أغسطس/ آب الماضي اتفقت وزارة الدفاع العراقية مع البشمركة على تأسيس 4 مراكز أمنية للتنسيق المشترك بين الطرفين في ديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك، لكن لغاية اليوم لم يعلن بشكل رسمي بدء عمل تلك المراكز!. مع العلم أن المعلومات والمواقف السياسية متضاربة من هذا الاتفاق، الذي في حال تنفيذه سيكون أول عودة لقوات البشمركة إلى المناطق التي خرجت منها قبل أكثر من عامين ونصف العام بحملة عسكرية واسعة، رداً على قيام إقليم كردستان بتنظيم استفتاء شعبي للانفصال عن العراق، في نهاية سبتمبر/ أيلول 2017.

الأمين العام لوزارة البشمركة في حكومة إقليم كردستان، الفريق جبار الياور، تحدث لـ«العربي الجديد» حول الموضوع، معلناً أن الاتفاق على فتح المراكز موجود، لكن حتى الآن لم تباشر أعمالها بشكل رسمي. وأضاف: «الآن نعمل على تشكيل تلك المراكز، عبر اختيار الضباط والعناصر والية تلك المراكز، والعمل جارٍ ولم يتوقف، والحوارات بين بغداد وأربيل مستمرة للاتفاق على التفاصيل». وأبدى أمله في «أن يتم تفعيل المراكز قبل نهاية العام الحالي، فهناك لجنتان في وزارة البشمركة وقيادة العمليات المشتركة العراقية تعملان على حسم هذا الملف بشكل سريع». وشدّد على أن «هذا الملف ليست له علاقة بالقضايا السياسية والخلافات بين الكتل والأحزاب، فهذا العمل أمني عسكري صرف وليس له أي جوانب سياسية».

وحول هدف تلك المراكز، قال الياور إن «هدف ومهام مراكز التنسيق بين الجيش العراقي والبشمركة هو التخطيط لعمليات أمنية وعسكرية مشتركة في مناطق ديالى وكركوك ومخمور والموصل، ضد تنظيم داعش، وتعمل المراكز على تبادل المعلومات الاستخبارية وعلى تسليم المطلوبين بين الطرفين». وتابع أن «التحالف الدولي داعم لإنشاء مراكز التنسيق بين الجيش العراقي والبشمركة، وشارك في الاجتماعات التي جرت، وسيكون داعماً للعمليات العسكرية المشتركة بين الجيش والبشمركة، لكنه ليس عضواً في هذا المراكز».

في المقابل، أكد مسؤولون عسكريون في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن المراكز ستكون بمثابة قيادة عمليات مشتركة للتنسيق لإخراج القوات وتنفيذ العمليات وقد يصار إلى وجود ثكنات ومواقع عسكرية مشتركة بين الطرفين تكون بإمرة الجيش العراقي كونه السلطة الاتحادية الأعلى في البلاد. وأوأوا أن الحاجة لتلك المراكز باتت ضرورة لأن تنظيم «داعش» يستغل المناطق العازلة التي تفصل الجيش والبشمركة للتواجد فيها، مثل جبال قره چاغ ومخمور وزمار وحمرين وقرى خانقين وشمال كركوك. وقال أحدهم إن هناك طموحاً إلى أن تدشن المراكز عملها نهاية الشهر المقبل، لكن الأمر مرتبط بما يتحقق على الجانب السياسي من تفاهمات أيضاً.

في السياق ذاته، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كاظم الركابي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هناك لجنة عليا برئاسة رئيس أركان الجيش عبد الأمير الشمري، وهي تعمل بشكل متواصل بهدف تشكيل مراكز التنسيق بين الجيش العراقي والبشمركة، بهدف سد أي ثغرة أمنية وعسكرية يحاول تنظيم داعش الإرهابي استغلالها للدخول إلى بعض المناطق».

وأضاف الركابي أنه «لا توجد أي مخاوف من عودة قوات البشمركة إلى المناطق التي كانت فيها عام 2017 بسبب عمل مراكز التنسيق، بل سيكون هناك حد فاصل لمنع عبور أي من قوات البشمركة، ولا تحرك عسكرياً إلا بعد موافقة هذه المراكز، التي ستكون برئاسة قيادات من الحكومة الاتحادية».

في المقابل، اعتبر القيادي في «الجبهة التركمانية» في كركوك، أبرز الواجهات السياسية لتركمان العراق، النائب فوزي أكرم تركي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك تخوفاً سياسياً وشعبياً من عمل مراكز التنسيق بين الجيش العراقي والبشمركة، خشية عودة البشمركة في المناطق التي كانت تسيطر عليها في سنة 2017، على الرغم من أن الحكومة الاتحادية أرسلت تطمينات بعدم حدوث أمر كهذا».

ولفت تركي إلى أن «المناطق التي انسحبت منها قوات البشمركة في 2017 تشهد حالياً استقراراً أمنياً واجتماعياً، واختفت الكثير من جرائم الخطف والاغتيال، وعودة تلك القوات ستولّد الكثير من الأزمات السياسية والأمنية وغضباً شعبياً».

مخاوف من عودة قوات البشمركة إلى مناطق خرجت منها في 2017

التركمان يرفضون بشدة عودة البشمركة (فرانس برس)

شرق غرب

مسؤول يمني: الإمارات تحتل سقطرى ويجب مقاومتها

اعتبر مستشار وزير الإعلام اليمني، مختار الرحبي، أمس الأحد، أن الإمارات هي «دولة احتلال يجب مقاومتها وإعلان الحرب عليها»، مضيفاً في تغريدة على موقع «تويتر»، أن «ما تقوم به الإمارات في جزيرة سقطرى، من حجز مساحات شاسعة من الأراضي، والشروع في بناء قواعد عسكرية بالتعاون مع الكيان الصهيوني، يجعلها دولة احتلال». واعتبر المسؤول اليمني أن «المحتل ليس له إلا المقاومة والحرب، حتى خروج آخر جندي إماراتي محتل من أرض اليمن».

(الأناضول)

مليشيات حفتر تفتح النار على المحتجين

أصيب 5 مدنيين في مدينة البيضاء والمرج، شرقي ليبيا، خلال اليومين الماضيين، جرّاء إطلاق مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر النار على مواطنين في المدينتين خرجوا للاحتجاج على الوضع المعيشي، ما تسبب في إصابة 5 مدنيين، أمام مديرية الأمن بالمرج.

(الأناضول)

أكار: ندعم الليبيين لتأسيس جيشهم النظامي

قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة)، أمس الأحد، إن بلاده تساعد الليبيين في تأسيس جيشهم النظامي وتدعمهم لتحقيق وحدة بلادهم. وأضاف أكار، في مقابلة مع وكالة الأنباء التركية «الأناضول»، أن أنقرة «تتابع بقلق الأخطاء المرتكبة في ليبيا، والمماثلة لتلك التي ارتُكبت في سورية منذ العام 2011»، مضيفاً أن الكثير من البلدان والمؤسسات تلتزم الصمت إزاء اعتداءات (اللواء المتقاعد خليفة) حفتر ومليشياته». وأكد أن بلاده «تدعم الليبيين من أجل تأسيس جيشهم النظامي الضروري لحفظ أمنهم».

(الأناضول)

الكاميرون: 5 قتلى باعتداء انتحاري

قتل 5 أشخاص، يوم الجمعة الماضي، في هجوم انتحاري في أقصى شمال الكاميرون، قرب الحدود مع نيجيريا، حيث تنشّ مجموعات متطرفة، من بينها جماعة «بوكو حرام»، هجمات بانتظام. وقال ضابط في أجهزة الأمن المحلية، إن «إرهابيين هاجموا قرية زيليفيد، وارسلوا انتحارياً فجّر نفسه»، مؤكداً أن «الحصيلة 5 قتلى مدنيين، بينهم زعيم القرية بالإضافة إلى الانتحاري».

(فرانس برس)

مالي: المعارضة ترفض «ميثاق» العسكر

رفضت المعارضة في مالي، أول من أمس السبت، الميثاق الداعي إلى حكومة انتقالية مدعومة من المجلس العسكري الذي أطاح الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. وأعلن رئيس «المجلس» الكولونيل عاصمي غويتا الالتزام بإرساء حكومة لإقامة حكم مدني في غضون 18 شهراً، وذلك بعد اعتماد «ميثاق» انتقالي. لكن حركة 5 يونيو/حزيران التي قادت الاحتجاجات المناهضة لكيتا، رفضت الميثاق، متهمة المجلس بـ«الرغبة في احتكار» السلطة.

(فرانس برس)

ينتظر خليفة شينزو آبي في اليابان، إثبات قدراته ومهاراته على الساحتين الداخلية والخارجية، قبل موعد الانتخابات في العام المقبل، فيما يُنظر إلى الحكومة اليابانية المرتقبة، على انها ستكون امتداداً لعهد آبي، على الرغم من الحاجة للتغيير

خلافة شينزو آبي اليوم

حكومة «انتقالية» في اليابان لزمن الطوارئ

على خليفة آبي مواجهة تداعيات كورونا (وجيب هوشيكو/فرانس برس)

داليا قانصو

تترقب اليابان، اليوم الإثنين، اختيار الحزب الحاكم، «الليبرالي الديمقراطي»، خليفةً لرئيس الوزراء المستقيل شينزو آبي. وإذا كانت التوقعات تميل لدرجة كبيرة، لصالح مستشاره المقرب جداً منه، سكرتير الحكومة الأول، يوشيهيدي سوغا، فإن عملية الانتقال الديمقراطي في هذا البلد، والتي ستجري بسلاسة ومن دون مفاجآت على الأرجح، لا تحتمل الكثير من التأويل، حول الوجهة التي سيسلكها هذا البلد، مع رئيس وزرائه الجديد. فالمرحلة المقبلة التي تنتظرها البلاد، ستكون حافلةً باستحقاقات داخلية، أخفق آبي في إنجازها، أو استكمال إنجازها، أو تصحيح مسارها، ليحلّ فيروس كورونا، ويوجه ضربة قاسية إليه، بعدما وصل إلى منصبه في العام 2012 بتأييد شعبي كبير. وعلى الرغم من ذهاب الكثير من المحللين إلى الاعتقاد بأن آبي قد يكون استقال لحفظ ماء وجهه، وليس بسبب اشتداد المرض عليه، في استعادة لمخرج كان لجأ إليه في العام 2007، بعد توليه لفترة عام فقط منصب رئاسة الوزراء، فإن سوغا، أو أياً من المرشحين الإثنين الآخرين اللذين يتنافسان معه على هذا المنصب، سيعمد على الأرجح إلى المضي بقرارات لم يتمكن آبي من اتخاذها، على الصعيد الاقتصادي خصوصاً، بعدما هبطت شعبية الأخير بشكل مطرد، جرّاء الفشل في معالجة تداعيات الوباء، وهو ما أعاد التذكير بمشاكل بنيوية تخص المجتمع والاقتصاد الياباني، مقابل نجاح دول أخرى في المنطقة، أقل وزناً من هذا البلد، في التصدي له.

لكن الرصد الأهم لخليفة شينزو آبي، بما يهم شؤون المنطقة، هو لمسار العلاقة التي تزداد توتراً مع الصين، كما للملف الكوري الشمالي، والعلاقات في منطقة «الهادئ» التي تشي بتعزيز تحالفات وتحالفات مضادة، ومحاولة استفادة رئيس الوزراء المقبل، مما لم يتمكن آبي من حصده من الحليف الأميركي في البيت الأبيض، على الرغم من العلاقة «الرائعة والمميزة» التي نسجها مع الرئيس الجدلي، دونالد ترامب. وكانت دبلوماسية ترامب الفوضوية، قد أفشلت تمرير أجندة آبي الصارمة حيال بيونغ يانغ، وبالإضافة إلى ذلك، لم يحل «لعب الغولف» مع الرئيس الأميركي، دون فرض الأخير ضرائب على صادرات اليابان من الحديد والألمنيوم، بالإضافة إلى الضربة التي وجهها ترامب بانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر الهادئ، الهادفة لاحتواء الصين. وهنا، يأتي خليفة آبي، في وقت تنتظر الولايات المتحدة بدورها، انتخابات صاخبة، ستحدد من بعدها، شكل المواجهة مع الصين، فيما تنحو واشنطن أكثر نحو توكيل حلفائها في المنطقة، مهمات موضعية وتكاليف إضافية لاحتواء التنين الآسيوي، عسكرياً واقتصادياً. ويميل المتابعون للشأن الياباني، للاعتقاد بأن خليفة آبي، سيكون أكثر ارتياحاً مع فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، بما يعني تفعيل استراتيجية أكثر استقراراً ووضوحاً لما يسمى التوجه الأميركي شرقاً.

استحقاقات داخلية

وكان شينزو آبي، قد قدّم استقالته في 28 أغسطس/آب الماضي، بداعي المرض، قبلها بأسبوع، نُقل عنه، إثر خروجه من المستشفى حيث أجرى فحوصات طبية، أنه «سيجرب الغامبارو»، وهو مصطلح ياباني يعني العمل قدر المستطاع، وعدم الاستسلام. لكن الاستقالة جاءت لتدحض توقعات إيجابية، بأن رئيس الوزراء القوي، والذي بعد من صقور اليمين، ويحمل أيديولوجية قومية راسخة، ممزوجة رغم ذلك بالبراغماتية الواقعية، لن يستسلم. ولذلك، ربط الكثيرون من المتابعين، هذا الاستسلام، باستحقاقات قد يكون من الصعب خروجها على يد حكومة آبي، حكومية في العام 2016، أن واحداً من أصل كل خمسة يابانيين، معرضون للموت من الإنهاك بالعمل، في وقت لا يزال دمج المرأة بسوق العمل ضعيفاً للغاية، فيما تحاصر عوائق عدة مسألة استجلاب العمالة الخارجية. هذه العقدة، ليست تفصيلاً بسيطاً في أزمة اليابان الاقتصادية، وهو ما كشفه كورونا، عندما تبين أن معظم العاملين، لم يتمكنوا من العمل من المنزل، في ظل الظروف الوبائية. وسجلت نصف حالات الإصابة، منذ يوليو/تموز الماضي، عندما كانت معظم دول الجوار قد توصلت إلى محاصرة الوباء، في ظلّ ذلك، لم يخرج آبي سوى مرات معدودة للتكلم للمواطنين، فيما كان الاعتقاد السائد، على غرار النموذج الأميركي، بأن إنكار خطر الوباء منذ البداية، كان لإنقاذ الألعاب الأولمبية التي تأجلت بالفعل.

خلافة آبي

ويختار الحزب الحاكم في اليابان، اليوم، خليفة آبي، من بين ثلاثة مرشحين، هم بالإضافة إلى سوغا، وزير الدفاع السابق شيغيرو إيشيبا، ووزير الخارجية السابق فوميا كيشيدا. وأثر انتقاء الحزب لمرشحه، بصوت البرلمان، بعد غد الأربعاء، على الاختيار، الذي سيحصل على التأييد حتماً، لهيمنة الحزب بأكثرية مريحة عليه. وبدا سوغا، كما الإعلام المحلي والعالمي، يتعامل مع هذا الاستحقاق، كما لو أن الأخير هو الفائز حتماً. ويرفض مستشار آبي، الحديث عن «حكومة انتقالية»، بل يشدد في كل تصريحاته، على فكرة أن الحكومة المقبلة، ستكون امتداداً لعهد آبي. وبرأيه، فإن رئيس الحكومة المستقيل، قد تمكن من إعلاء شأن بلاده على الساحة الدولية، وبناء علاقة ممتازة مع البيت الأبيض، وهو يتخطاه باشواط في ما يخص الوزن والعلاقات الدبلوماسية. وأول من أمس، أكد سوغا، خلال مناظرة مع منافسيه، على أهمية العلاقات الصينية - اليابانية، وأنه سيعمل على تحسين العلاقة مع الدولة الجارة التي تحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي وكان آبي قد فشل في حلّ الخلاف حول الجزر المتنازع عليها مع الصين، والتي أجرت بكين فيها تحركات عسكرية خلال العام الحالي، بلغت مستوى غير مسبوق، كما لم يتمكن من توقيع معاهدة سلام مع روسيا، وأدت أيديولوجيته القومية، إلى تراجع في النظرة الشعبية إليه إلى مستوى لم يبلغه حتى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وفق إحصاء أخير لمعهد «غالوب». وعلى سوغا، أو أي من المرشحين الفائزين، إرساء استراتيجية بنّاءة لمواجهة تداعيات كورونا الاقتصادية، وحسم مصير أولمبياد طوكيو. أما على الصعيد الدبلوماسي، فيعتبر سوغا تحديداً، شخصية مغمورة مقارنة برئيس الوزراء المستقيل، الذي كان متمرساً ووريث عائلة سياسية بامتياز. وفيما يرى كثيرون أنه سيكون قادراً على تحقيق إنجازات «عمليانية» لمواجهة الأزمة الاقتصادية، إلا أن رؤيته على صعيد السياسات الأمنية والعلاقات الدولية لا تزال غير واضحة، لكنه أكد الثلاثاء الماضي، أنه سيظلّ متمسكاً، إذا ما فاز، بسياسة سلفه المرتبطة بالليبرالية الاقتصاد، وتمتين حرية التجارة والانفتاح التجاري في منطقة «الهندي - الهادئ». وإذا كان الاقتصاد على رأس أولويات خليفة آبي، فإنه من المستبعد أن يعمد أي فائز لانتهاج الحماسة ذاتها، في ما يتعلق بطموحات رئيس الوزراء المستقيل «القومية»، لا سيما بما يرتبط بتعديل الدستور «المسالم» أو «اللاحربي»، منذ 70 عاماً، لمنح الجيش، أو ما يعرف بقوات الدفاع الذاتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مساحة أكبر للتدخل العسكري الخارجي. هذا الأمر، والذي كان يُقدم قوسين من الوصول إليه، من المؤكد أنه سيثير حفيظة الصين، لكن بحسب شيلا سميث، وهي خبيرة في منطقة شرق آسيا، في مجلس العلاقات الخارجية البحثي، في واشنطن، فإن خطة آبي للجيش «لن تكون على رأس سلم أولويات» رئيس الوزراء المقبل، وفق حديثها لمجلة «تايم».

بهذا المعنى، تنتظر اليابان حكومة «انتقالية»، سيكون عليها إكمال عهد آبي الذي كان مقرراً حتى سبتمبر/أيلول 2021. وفيما تتحضر المعارضة التي شكلت حزباً جديداً، للإعلان عنه في ذات اليوم الذي سيصوت فيه البرلمان لاختيار خلف آبي، قد تكون البلاد أمام عام جدي، لإثبات استمرارية تركة آبي، وتفادي خضّات داخلية وخارجية غير محسوبة.

متابعة

المحاداثات الأفغانية: تباين حول أولوية وقف النار

كابول، الدوحة - العربي الجديد

استؤنفت أمس الأحد، في العاصمة القطرية الدوحة، مفاوضات السلام الأفغانية بين وفد الحكومة الذي يمثل مختلف الأطياف الأفغانية، ووفد حركة «طالبان»، وذلك للاتفاق على إطار المفاوضات وأجندتها، وهي المتوقع لها أن تكون عملية طويلة وشاقة. وبرز الاختلاف أمس مجدداً في الرؤية بين الطرفين حول هذه الأجندة، لا سيما لجهة أولوياتها، إذ ترغب الحكومة في إعلان «طالبان» وقفاً شاملاً لإطلاق النار، قبل الدخول في عملية التفاوض المباشرة، فيما تبدو الحركة مستعدة للحديث عن «هدنة»، على أن تمنح أولوية التفاوض لشكل النظام الأفغاني، ومستقبله، وكيفية التشارك في الحكم. وتعتبر «طالبان» مطلب وقف النار سابقاً لأوانه، لكنها تؤكد أنه سيكون ضمن أجندة المفاوضات.

وعقد فريق التفاوض الحكومي الأفغاني، وفريق التفاوض لحركة «طالبان»، أمس الأحد، اجتماعين منفصلين، للترتيب لجولة المفاوضات بين الطرفين، ولاتفاق على تسمية ممثلي كل وفد في لجنة الاتصال التي ستشكل من قبل كل منهما، لوضع جدول أعمال لهذه المفاوضات. وقال المتحدث باسم وفد «طالبان»، محمد نعيم، في تغريدة على «تويتر»، إنه «لم يجر (أمس) أي اجتماع بين وفدي التفاوض، أو المجموعات الفنية للطرفين، وعندما يتفق الطرفان سيمهد ذلك الطريق لاجتماع فرق التفاوض». وكانت مصادر قريبة من المفاوضات قد أكدت لـ«العربي الجديد» اقتصار الجولة الثاني للحوار على اجتماعات هذه اللجنة، والتي من مهمّتها وضع أجندة الحوار، وتحديد الأولويات، والمواضيع التي سيتم تناولها في المراحل المختلفة من الحوار، مع وضع بعض «الأصول» لاستمرار العملية التفاوضية. والملفت أن الطرفين الأميركي والقطري لن يكونا حاضرين في هذه المفاوضات بشكل مباشر، بل يترك للوفدين الأفغانيين الاتفاق على جدول أعمالها. وفيما يصر الوفد الحكومي الأفغاني على إعلان وقف إطلاق النار، لبدء المفاوضات والبناء عليها، قبل الانتقال إلى ملفات أخرى، تعتبر حركة «طالبان» هذا المطلب سابقاً لأوانه، لكنه سيكون ضمن جدول أعمال الحوار، إذ حددت أولوياتها في بحث شكل النظام السياسي والحكم في البلاد.

وعقد عبد الله عبد الله ورئيس لجنة المفاوضات في الوفد الحكومي الأفغاني، معصوم ستانيكزاي، أمس الأحد، مؤتمراً صحافياً، أكدا فيه عدم عقد لقاء مباشر مع وفد «طالبان» ومكررين مطلب وقف النار، لبدء التفاوض. وقال ستانيكزاي في هذا الإطار إنه «ليس من المنطقي أن نجلس هنا للتفاوض، فيما تستمر إراقة الدماء في بلادنا». من جهته، أعرب عبد الله عن اتفاق وفده مع حركة «طالبان» حول «عدم وجود «أجانب» داخل غرفة التفاوض، لكن تم تكون هناك حاجة إليهم مستقبلاً»، على حدّ قوله. وأضاف خلال المؤتمر الصحافي أنه «يجب في البداية أن يكون هناك خفض كبير للعنف، ثم وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية، يليه وقف دائم لإطلاق النار على على وقف إطلاق النار، مقابل عملية إطلاق سراح جديدة لسجناء من عناصرها، مشيراً إلى أن «الأمر متروك لفريق المفاوضين للعثور على العناصر التي يمكن أن تساعدنا في اغتنام الفرصة».

ووفق مصادر مواكبة لعملية التفاوض، فإن الوسيطين القطري والأميركي قد يتدخلان إذا استدعت الحاجة، للتوصل إلى «حلّ وسط» بشأن مطلب الوفد الحكومي، كان يجري إعلان «هدنة» تساهم في انطلاق المفاوضات. وكانت عملية الحوار الأفغاني قد انطلقت، أول من أمس السبت، في الدوحة، بحضور وزراء خارجية عدد كبير من الدول، إلى جانب مسؤولين كبار في المؤسسات الدولية، كحلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي. إلى ذلك، استقبل أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأحد، رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان»، الملا عبد الغني برادر والوفد المرافق، كما استقبل رئيس مجلس المصالحة الأفغانية عبد الله عبد الله والوفد المرافق، في مكتبه بالديوان الأميري.

وبحسب وكالة الأنباء القطرية «قنا»، فإن أمير قطر أعرب للوفدين عن «سروره وارتياحه بانطلاق هذه المفاوضات»، متمنياً لها أن «تكلل بالنجاح لتحقيق طموحات الشعب الأفغاني في الوحدة الوطنية والتقدم والازدهار».

تصنع الحركة أولوية لبحث شكل النظام (Getty)

تعتبر «طالبان» مطلب وقف إطلاق النار سابقاً لأوانه

متابعة

ترامب في نيفادا: أريد البقاء في الحكم 12 عاماً

تصب زيارة ترامب إلى ولاية نيفادا في خانة استمرار الترويج للقانون والنظام اللذين يدعي فرضهما، ومحاولة كسب أصوات أقليات اهملتها حملة منافسه جو بايدن

انقضت هدنة ذكرى هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، في الولايات المتحدة، واستعادت المعركة الانتخابية الرئاسية بين الرئيس الجمهوري دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن حدّتها، مع توجه الرئيس أول من أمس السبت إلى ولاية نيفادا، التي يتقدم فيها نائب الرئيس السابق في استطلاعات الرأي. وحذّر ترامب مجدداً، من هناك، من حكم الديمقراطيين، و«خطرهم» على الضواحي الأميركية. كذلك زار ترامب أمس ولاية كاليفورنيا، للوقوف على آخر مستجدات الحرائق الهائلة التي تلتهم مساحات واسعة في الساحل الغربي، وتندر بوقوع عدد كبير من الوفيات، وذلك في خضم حملة انتخابية يطغى عليها أيضاً انسحاب إدارته من اتفاقية المناخ العالمية. وحاملاً معه غضبه من إعلان تلفزيوني لحملة بايدن، تتهم الرئيس باحتقار وإهانة الجنود الأميركيين، شنّ ترامب حملة عنيفة على منافسه، معتبراً أنه رجل «مثير للشفقة». وقال ترامب لأنصاره في شمال نيفادا «إن الإعلان الديمقراطي جعله «يتحرر من أن يكون لطيفاً»، بل سيكون «شريراً»، معتبراً أن بايدن «رجلٌ لا يعرف بأنه حي». وتساءل الرئيس «أتعلمون أين هو جو النعسان اليوم؟ إنه على الأرجح في قبوه (في ديلاوير) مرة أخرى». واتهم حاكم نيفادا الديمقراطي، ستيف سيسولاك، بمحاولة «تزوير الانتخابات»، بعدما مُنعت حملة ترامب من إقامة تجمعها في منطقة رينو، بسبب قيود وباء كورونا.

وأشار ترامب إلى البقاء في السلطة 12 عاماً، على الرغم من القيود الدستورية التي تحظر بقاء الرئيس الأميركي أكثر من فترتين، كل منهما أربع سنوات. وقال في هذا الإطار «سنفوز بأربع سنوات أخرى في البيت الأبيض، وبعد ذلك سنتفاوض، صحيح، لأننا على الأرجح، بناءً على الطريقة التي عوملنا بها، ربما يحق لنا الحصول على أربع سنوات أخرى بعد ذلك». كذلك اتهم الرئيس خصومه، مرة جديدة، بمحاولة ضرب جهوده لتطوير لقاح لمواجهة كورونا. كما اعتبر أن سبب خسارته الوحيد في انتخابات الرئاسة المقررة في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، في حال حصل، سيكون «تزوير الانتخابات». وزعم الرئيس أن المرشحة لمنصب نائبة بايدن، في حال فوزه، وهي السيناتورة عن كاليفورنيا كمالا هاريس، ستصبح هي الرئيسة الأميركية بعد شهر من فوز المرشح الديمقراطي، وذلك في إشارة إلى تقدم بايدن في السن وتراجع قدراته الذهنية، كما يزعم. ومؤججاً المزيد من الانقسام داخل المجتمع الأميركي، قال ترامب لأنصاره إنه في حال فوزه، سيقوم بايدن بطرد سكان الريف من منازلهم، واستبدالهم بمجموعات «انتيفا» اليسارية. وحذر من سماح الديمقراطيين بحرق الكنائس، مقابل السماح للفوضويين (في إشارة للحراك الذي يتهم بممارسة العنف)، باحتلال الشوارع. وقال ترامب إن «خطة بايدن هي طمانة الإرهابيين المتطرفين، أما خطتي فهي اعتقالهم». كما حذر من أن منافسه سيضع «المجانين من اليمين المتطرف» إلى حكومته وإلى المحكمة العليا، معتبراً أن استطلاعات الرأي «الخادعة» التي تظهر تقدم بايدن، الهدف منها «قمع مؤيديه». وقال أنصاره بـ«مراقبة» الانتخابات، ما سيمنع «الغش».

ويأتي ترامب خلف بايدن في استطلاعات الرأي على المستوى الوطني، وفي نيفادا تحديداً، التي خسرها في انتخابات عام 2016 بفارق ضئيل عن منافسته الديمقراطية آنذاك هيلاري كلينتون. وأمضت حملة ترامب الأشهر الأخيرة على إعداد خطة إنقاذ، لتمكينه من الحصول على الـ270 تصويتاً من المجمع الانتخابي المطلوبين لفوزه في الانتخابات، وذلك في حال خسارته واحدة أو أكثر من ولايات «الصدأ الأميركي» (الولايات الصناعية المحيطة عموماً بمنطقة البحيرات الكبرى)، التي كان حقق فوزاً كبيراً فيها قبل أربع سنوات. وتركز على الحملة على مناطق بإمكان الرئيس أن يسوق فيها نظريته حول القانون والنظام، في مواجهة الحراك المناهض للعنصرية. وتعد نيفادا واحدة من الولايات المستهدفة، حيث تعمل الحملة على إعادة الحماس للناخبين، المحبطين من إدارة ترامب لأزمة وباء كورونا. كما تريد الحملة تعزيز دعم الناخبين من أصول إسبانية، الذين يؤيدون ترامب هناك. وعلى الرغم من تقدم بايدن بأرقام مزدوجة على ترامب لدى الناخبين من الاقليات، إلا أن استطلاعاً أخيراً لـ«أن بي سي» أظهر، الأربعاء الماضي، أظهر ترامب بأربع نقاط عن منافسه، بين الناخبين من أصول إسبانية في فلوريدا، وهو ما جعل مؤيدين لبايدن يوجهون الانتقاد إليه لإهماله هذه الجالية في ولايات فلوريدا ونيفادا وأريزونا. من جهته، قال بايدن في بيان أول من أمس، إن «مواطني نيفادا لا يحتاجون مزيداً من الضجيج من الرئيس، ولا يحتاجون لتجمعاته الطائشة التي تتجاهل إرشادات كوفيد 19 وتعرض صحة الناس للخطر».

لم تتوقف الاحتجاجات منذ الشهر الماضي (فرانس برس)

الحدث

لوكاشينكو يزور روسيا
تنازلات سياسية مقابل دعم بقائه؟

من المفترض أن يكون لقاء الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، اليوم الاثنين، مفصلياً

موسكو ـ **رامي القليوبي**

في أول زيارة خارجية منذ اندلاع الاحتجاجات الرافضة لإعادة انتخابه لولاية رئاسية سادسة قبل نحو شهر، يقوم الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، اليوم الإثنين، بزيارة عمل إلى روسيا، وسط توقعات بأن تشهد محادثاته مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين مساومات حول التنازلات السياسية والاقتصادية التي قد يقدمها لموسكو مقابل دعمه للبقاء في السلطة. وبحسب بيان نشر على الموقع الرسمي للكرملين، فإن الزيارة التي تم تعديل وجهتها من موسكو إلى منتجع سوتشي جنوبي البلاد، ستتناول القضايا الرئيسية للتنمية المستقبلية لعلاقات التحالف والشراكة الاستراتيجية، مع تركيز خاص على تحقيق مشاريع مشتركة كبرى والترويج لمشاريع التكامل في إطار دولة الاتحاد بين البلدين.

وفي هذا الإطار، رجّح نائب رئيس حركة «من أجل الحرية»، المرشح المعارض في انتخابات الرئاسة البيلاروسية في عام 2010، أليس ميخاليفيتش، أن يتوجه لوكاشينكو إلى موسكو بحثاً عن دعم مالي عاجل يساعده في البقاء في السلطة، معتبراً أفي الوقت نفسه أن التنازلات التي سيقدمها مقابل ذلك لن تدوم طويلاً، وأن روسيا تدرك ذلك. وأضاف ميخاليفيتش في حديث لـ«العربي الجديد» عشية الزيارة: «يتوجه لوكاشينكو إلى موسكو بهدف الحصول على أموال سريعة من أجل الحفاظ على السلطة، وكذلك لتلطيخ بوتين أمام الجمهور بجرائمه ووضع الجزء الأكبر من المسؤولية على عاتق موسكو».

وحول دوافع موسكو لتقديم دعم للوكاشينكو على الرغم من إدراكها هشاشة مكانته داخلياً، قال ميخاليفيتش: «يخشى الكرملين من تغيير السلطة في بيلاروسيا نتيجة التظاهرات الشعبية وأن يتكرر هذا السيناريو داخل روسيا. إلا أن التنازلات التي سيقدمها الرئيس غير الشرعي لن تكون مستقرة وطويلة الأجل، وروسيا تدرك ذلك جيداً».

وتساءلت وكالة «ريغنوم» الروسية هي الأخرى عما إذا كان هناك بين أيدي لوكاشينكو ما يستطيع تقديمه لموسكو وتعزيز مواقعه التي تراجعت كثيراً بعد انتخابات 9 أغسطس/ آب الماضي. وفي مقال بعنوان «لا حفاظ على السلطة بالقوة: لوكاشينكو ليس لديه ما يحضره إلى موسكو»، اعتبرت الوكالة أن لوكاشينكو ارتكب نفس أخطاء الرئيس الأوكراني الأسبق الهارب فيكتور يانوكوفيتش، لجهة «إنماء معارضة موالية للغرب تسعى اليوم لاعتلاء موجة الاحتجاجات الشعبية الرافضة لنتائج التصويت المشكوك فيها»، وإطلاق «عمليات البلورسة (فرض اللغة البيلاروسية في تعاملات مختلفة مع خفض الاعتماد على اللغة الروسية وروسيا بشكل عام مثلما جرى في أوكرانيا) بالقوة التي أثارت رفض المجتمع البيلاروسي»، في إشارة إلى أعمال لوكاشينكو في السنوات الماضية الرامية إلى خفض مستوى العلاقات مع موسكو.

وذكّرت الوكالة أن لوكاشينكو كان مستعداً عند توقيف 33 مواطناً روسياً للاشتباه في انتمائهم إلى شركة «فاغنر» العسكرية الخاصة في نهاية يوليو/ تموز الماضي، لاتهام موسكو بتدبير محاولة انقلاب في بيلاروسيا، مرجّحة أنه لن يتسنى له فتح صفحة جديدة في العلاقات مع موسكو بسهولة.

ووصفت حال بيلاروسيا من الجهة السياسية بعد الانتخابات بأنها «بلد منقسم إلى معسكرين عشية الميدان (احتجاجات أوكرانيا 2013 ـ 2014)، ويحتج فيه عشرات الآلاف الأشخاص منذ أكثر من شهر»، محمّلة السلطة البيلاروسية الحالية لا المعارضة والمجتمع، المسؤولية عما آلت إليه الأمور. وعلى الصعيد الاقتصادي، لفتت الوكالة إلى أن نصيب الفرد في الناتج المحلي بلغ في العام الماضي نحو 6600 دولار فقط، ما يعني عودته عقداً إلى الخلف؛ إلى عام 2008، عازية ذلك إلى قيام موسكو بخفض إمدادات النفط التي شكّلت سابقاً سنداً لما أطلق عليه «المعجزة الاقتصادية البيلاروسية». وتوقعت إما قبول لوكاشينكو بعد أشهر بكل شروط الكرملين، وإما سترشح النخب البيلاروسية شخصية جديدة خلفاً له، معتبرة أن مستقبل الجمهورية هو مسالة خيار نخب بيلاروسيا وشعبها.

تجدر الإشارة إلى أن قمة اليوم ليست أول لقاء روسي بيلاروسي رفيع المستوى منذ بدء الاحتجاجات، إذ سبق لرئيس الوزراء الروسي، ميخائيل ميشوستين، أن زار العاصمة البيلاروسية مينسك في 3 سبتمبر/ أيلول الحالي، وعقد محادثات مع لوكاشينكو ورئيس حكومته رومان غولوفتشينكو.

وفي ختام المحادثات، أعلن ميشوستين إحراز تقدم في ما يتعلّق بمستقبل دولة الاتحاد، فيما أكد لوكاشينكو هو الآخر استعداد مينسك لمواصلة التكامل مع موسكو وتفعيل المشاريع كافة في إطار دولة الاتحاد، مما زاد من قوة الترجيحات بأن موسكو ستربط دعم لوكاشينكو في أزمته الداخلية الراهنة بتعزيز التكامل مع روسيا.

يذكر أن بيلاروسيا تشهد منذ أكثر من شهر احتجاجات حاشدة رفضاً لإعلان فوز لوكاشينكو بنسبة 80 في المائة من الأصوات، مقابل 10 في المائة فقط لمنافسته الرئيسية، سفيتلانا تيخانوفسكايا، التي غادرت البلاد بعد الانتخابات. ومن العوامل التي أدت إلى توسعة رقعة الاحتجاجات، دور التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في الكشف عن نطاق التزوير والمخالفات أثناء عملية التصويت.

شرق غرب

الصين: أميركا أكبر تهديد للسلام العالمي

انتقدت وزارة الدفاع الصينية، أمس الأحد، تقريراً أميركياً ينتقد الطموحات العسكرية للبلاد، قائلة إن الولايات المتحدة هي التي تشكل أكبر تهديد للنظام الدولي والسلام العالمي. يأتي البيان في أعقاب إصدار تقرير وزارة الدفاع السنوي إلى الكونغرس في 2 سبتمبر/ أيلول الحالي حول التطورات العسكرية الصينية والأهداف، التي قالت إنه سيكون لها «تداعيات خطيرة على المصالح الوطنية للولايات المتحدة وأمن النظام الدولي القائم على القواعد».
(أسوشييتد برس)

أوروبا تدعو بريطانيا لتطبيق بريكست

دعا رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال (الصورة) الذي يمثل الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الحكومة البريطانية، أمس الأحد، إلى تنفيذ اتفاقية بريكست. وقال ميشال بعد محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء الأيرلندي ميشال مارتن: «حان الوقت لأن تتحمل

الحكومة البريطانية المسؤولية». وكانت الحكومة البريطانية قدمت مشروع قانون إلى البرلمان الأربعاء يتعارض جزئياً مع الاتفاقية التي تم توقيعها بالفعل بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي.
(فرانس برس)

إيران: تأجيل محاكمة نازنين زاغري

أجّلت إيران المحاكمة الجديدة التي كان من المقرر أن تبدأ، أمس الأحد، للبريطانية - الإيرانية المسجونة في طهران منذ عام 2016 نازنين زاغري راتكليف، حسبما أفاد زوجها ريتشارد راتكليف، مضيفاً أنه تمّ إبلاغ محاميها بأن المحكمة لن تنظر في «القضية اليوم». وحكم على زاغري راتكليف التي كانت تعمل في مؤسسة «طومسون رويترز»، بالسجن خمس سنوات بعدما دينت بـ«محاولة قلب النظام» في إيران، وهو ما تنفيه.
(فرانس برس)

بيلاروسيا: توقيف 250 شخصا

أوقفت الشرطة البيلاروسية، أمس الأحد، نحو 250 شخصاً في مينسك، على هامش تظاهرة أسبوعية للمعارضة لمواصلة الضغط على الرئيس الكسندر لوكاشنكو، عشية محادثات سيجريها مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين الداعم الرئيسي له حول تكامل بين البلدين. وأعلنت وزارة الداخلية في بيان أنه تمّ توقيف هؤلاء لاستخدامهم «أعلاماً ورموزاً أخرى» للمعارضة ورفعهم «لافتات كُتبت عليها شعارات مسيئة».
(فرانس برس)

الصومال: خيري مرشحا رئاسيا

أعلن رئيس الوزراء الصومالي السابق حسن علي خيري (الصورة)، أمس الأحد، ترشحه لمنصب الرئاسة الصومالية وخوض منافسة الانتخابات المقررة مطلع فبراير/ شباط 2021. وذكر في تغريدة على حسابه بـ«تويتر»: «إدراكا بمقتضيات المرحلة السياسية والظروف الإدارية الصعبة التي يمر بها الصومال، قررت العزم على خوض السباق الانتخابي المقبل، والترشح لمنصب رئيس الجمهورية».
(العربي الجديد)

مع عودة سفينة التنقيب «الريس عروج» إلى المياه التركية، تفتح أنقرة باباً للتفاوض والحوار مع اليونان، على الرغم من حملة التسليح التي تسوق لها أثينا، متسلحة بالدعم الفرنسي، وسط الحديث عن ضرورة بدء الحوار

نزاع شرقي المتوسط

تهدئة تركية تفتح باب التفاوض

لا يزال التوتر سيّد الموقف بين تركيا واليونان، حول المناطق البحرية المتنازع عليها والغنية بالغاز، في منطقة شرقي المتوسط. وتعتبر أنقرة أن فرنسا تصّب الزيت على النار في النزاع القائم، ولذلك فهي تعمد إلى تصويب أسهمها باتجاه باريس، معتمدة لغة أقلّ حدة في توجهها إلى اليونان. وبالتزامن مع عودة سفينة التنقيب التركية «الريس عروج» إلى مرفأ أنطاليا، إثر انتهاء مهمتها شرقي المتوسط بعد التمديد لها ثلاث مرات، تبدو الأجواء بين الطرفين التركي واليوناني مائلةً نحو التهدئة، مع فتح أنقرة باباً للتفاوض، ليس معروفاً مدى تلقفه من قبل أثينا، التي تحاول رفع سقف التفاوض، بحديث عن حملة تسليح، وبأسلحة وعتاد فرنسي. وجاء ذلك مع دعوة وجهها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للتهدئة، والوحدة بين دول حلف شمال الأطلسي.

ودعا وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس الأحد، اليونان إلى عدم الانجرار وراء مبادرات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي يسعى للتغطية على إفلاسه السياسي، على حدّ قوله. وجاء كلام أكار بعد يوم من ردّ عنيف تولاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على كلام سابق لماكرون، اعتبر مستفزاً للشعب التركي، إذ حذّر الرئيس التركي نظيره الفرنسي من «العبث» مع أنقرة. وقال أكار، من جهته، في مقابلة مع وكالة الأنباء التركية، «الأناضول»، إنه «من الواضح أن سياسات السيّد ماكرون أفلست، وهو يسعى للعب بعض الأدوار، بهدف التغطية على ذلك»، معتبراً أنه «يتعين على الشعب اليوناني عدم الانجرار وراء المبادرات التي يقودها ماكرون لإنقاذ نفسه». وشدّد وزير الدفاع التركي على أنه ينبغي على اليونان التخلي عن التصرفات المستفزة التي من شأنها تصعيد التوتر، منتقداً تسليح أثينا لـ18 جزيرة بشكل مخالف للاتفاقيات، ما يصعد التوتر ويقوّض الحوار، وفق قوله. وتابع: «نحن نؤيد الحوار، ونرغب بحلّ المشاكل في المنطقة عبر الوسائل السلمية والسياسية»، مضيفاً أن «التوتر والحركات الاستفزازية من أي كان، وخصوصاً اليونان، لن يفيدا».

وحول سفينة التنقيب التركية، «الريس عروج»، قال أكار إنه «ستكون لها تحركات مختلفة في المنطقة، وفق الخطة المرسومة»، مؤكداً أن بلاده «لن تتراجع عن حقوقها في شرق المتوسط». وعادت سفينة التنقيب «الريس عروج» التي أُرسلت إلى المنطقة الغنية بالغاز الطبيعي، والمتنازع عليها بين تركيا واليونان، في شرق البحر المتوسط، إلى مرفأ أنطاليا جنوب البلاد، وفق ما أكدت صحيفة «ينيي شفق» التركية أمس، مضيفة أن السلطات التركية لم تمدد مهمة السفينة التي انتهت أول من أمس

انتقدت أنقرة برنامج التسلح اليوناني (لويزا غولياماكي/ فرانس برس)

عادت سفينة التنقيب التركية «الريس عروج» إلى أنطاليا

السبت. وكتبت الصحيفة أن قرار عدم تمديد مهمّتها يُعدّ «خطوة لإعطاء فرصة للدبلوماسية»، مشيرةً إلى أن ذلك مرتبط بمحاولات إطلاق محادثات بين أنقرة وأثينا. وأعلن حلف شمال الأطلسي أن البلدين وافقا على بدء «محادثات تقنية» بهدف منع وقوع حوادث بين أسطوليهما في شرق المتوسط. ونفت أثينا ذلك، لكن وزارة الدفاع التركية أعلنت الخميس أن المفاوضات بدأت بين الوفدين من البلدين في مقرّ حلف الأطلسي في بروكسل.

وتعليقاً على عودة «الريس عروج»، اعتبر رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، أمس، أن ذلك «يشكل خطوة أولى إيجابية لتخفيف التوتر مع أنقرة». وأضاف أن بلاده «تريد التحدث مع تركيا، لكن في مناخ خالٍ من الاستفزازات»، مؤكداً أن «الحوار هو السبيل الوحيد لحلّ المشكلة الوحيدة بين البلدين، وهي ترسيم حدود المناطق البحرية». وقال «الخطوة الأولى (من جانب تركيا) ستكون تمهيداً لتحسن الوضع في علاقاتنا الثنائية».

وعلى الرغم من ذلك، أعلن ميتسوتاكيس عن «برنامج مهم» لتعزيز القدرات العسكرية للبلاد، وخصوصاً شراء أسلحة، بينها 18 مقاتلة فرنسية من طراز «رافال». وقال ميتسوتاكيس إن اليونان ستحصل على 18 طائرة «رافال» و4 فرقاطات متعددة المهام، و4 طائرات مروحية، إضافة إلى تجنيد 15 ألف جندي، وضخّ مزيد من التمويل في قطاع صناعتها الدفاعية. ويقضي برنامج التسلح الذي وضعته الحكومة أيضاً، تحديث 4 فرقاطات أخرى، وشراء أسلحة مضادة للدبابات وطوربيدات وصواريخ، بحسب ميتسوتاكيس. وشدد في هذا الصدد على أنه «آن أوان تعزيز القوات المسلحة. هذه المبادرات تشكل برنامجاً قوياً سوف يتحول إلى درع وطني»، لافتاً أيضاً إلى أن البرنامج سيسمح بإحداث آلاف الوظائف. وكان ميتسوتاكيس قد اتهم أول من أمس السبت، تركيا بأنها «تهدد» الحدود الشرقية لأوروبا و«تعرض للخطر» الأمن الإقليمي. وقال في مقال نشرته 3 صحف أوروبية «نحن بحاجة إلى حوار، لكن ليس تحت التهديد».

من جهتها، رحبت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي، باختيار اليونان لـ«رافال»، معتبرة أنه يأتي «ليُعزز الصلة بين القوات المسلحة اليونانية والفرنسية، وسيسمح بتكثيف تعاونها العملياتي والاستراتيجي». وأضافت بارلي في بيان، أمس، أن «فرنسا تواصل عملها لصالح أوروبا دفاعية أقوى وأكثر استقلالية ووحدة وفقاً للتوجهات الاستراتيجية» للرئيس إيمانويل ماكرون. بدوره، أعرب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصناعات الدفاعية «داسو أفياسيون»، إيريك ترابييه، عن ارتياحه «لهذا الإعلان الذي يعزز العلاقة الاستثنائية التي تربطنا باليونان منذ حوالي نصف قرن».

من جهته، حثّ وزير الخارجيّة الأميركي مايك بومبيو، أول من أمس السبت، أنقرة، على وقف الأنشطة التي تُثير التوتّر في شرق المتوسط، وذلك خلال زيارة أجراها إلى قبرص، حيث دعا جميع الأطراف إلى دعم السبل الدبلوماسيّة. واعتبر بومبيو من نيقوسيا، حيث اجتمع مع رئيس جمهوريّة قبرص نيكوس أناستاسيادس، ووزير الخارجيّة نيكوس خريستودوليدس، أن التوتّرات العسكريّة المتزايدة «لا تساعد أحداً، سوى الخصوم الذين يرغبون في رؤية الانقسام في وحدة» دول حلف شمال الأطلسي. من جهته، أعلن الحرس الوطني القبرصي أنه سيشارك في مناورات تدريبية مشتركة مع القوات الأميركية، موضحاً أن «سفينتي نقل متوسطتين تابعتين للقوات البحرية الأميركية الخاصة موجودتان في قبرص للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة»، بدأت أول من أمس، وستستمر حتى 20 سبتمبر/ أيلول الحالي.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

انفتاح على الحوار

أجرت رئيسة اليونان، كاترينا ساكيلاروبولو، زيارة إلى جزيرة كاستيلوريزو، «ميس»، الواقعة شرقي المتوسط، قبالة سواحل ولاية أنطاليا التركية. واعتبرت ساكيلاروبولو، في كلمة لها خلال مراسم أقيمت في الجزيرة بمناسبة الذكرى السنوية الـ77 لاستقلالها، أن تصريحات القادة الأتراك «تضر بأجواء حسن الجوار والسلام القائمة بين الشعبين التركي واليوناني»، مضيفة أن بلادها منفتحة على الحوار مع تركيا وفق القوانين الدولية.

خاص

تنسيق عسكري مصري ـ فرنسي

تكثف مصر اتصالاتها بالمجموعة الدولية الأوروبية المناوئة للطموحات التركية في مياه المتوسط، مع الانخراط في اتفاقات ومناورات ومشاريع تسليح معها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية، عن اتفاق الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والفرنسي إيمانويل ماكرون، على عقد اجتماعات متتالية عن بُعد بين مسؤولين عسكريين واستخباريين من البلدين، خلال شهر سبتمبر/أيلول الحالي، استعداداً لإجراء بعض المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين واليونان وقبرص قبل نهاية العام، ودراسة الاحتياجات العسكرية لكلّ من مصر واليونان وقبرص، في مواجهة ما تصفه الدول الثلاث بـ«التهديد التركي». ويأتي ذلك في إطار التوتر المتصاعد في منطقة شرق المتوسط، على خلفية اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة وأثينا ونيقوسيا والاحتلال الإسرائيلي، وإصرار أنقرة على عدم الاعتراف بها، واستمرار تنقيبها عن الغاز والثروات الطبيعية في المناطق المتاخمة لحدودها واللصيقة بالجزر اليونانية، المتنازع على تبعية بعضها حتى الآن.

وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن الاتفاق بين السيسي وماكرون حصل خلال الاتصال الذي أجراه الأخير بنظيره المصري يوم الجمعة الماضي، وإنه كان واحداً من سلسلة اتصالات متتابعة أجراها ماكرون، شملت أيضاً أثينا ونيقوسيا وروما، للتباحث حول سبل التصدي للطموحات التركية. وكان سبق هذه الاتصالات، تصريح لماكرون، هو الأول من نوعه في مباشرته، وذلك يوم الخميس الماضي، حين قال إنه «يجب على الأوروبيين أن يكونوا واضحين وصارمين، ليس مع الشعب التركي، بل مع حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان الذي قام بتحركات غير مقبولة». وردّ أردوغان على الرئيس الفرنسي، أول من أمس السبت، بتحذيره من «العبث مع الشعب التركي».

وأضافت المصادر أن الاتصالات متعددة الأطراف لمواجهة أردوغان، تفضي إلى انضمام مصر لمباحثات ممتدة بشأن التنسيق العسكري وتبادل المعلومات، لاسيما في ظلّ التنسيق القائم فعلياً بين القاهرة وباريس في ليبيا، وتعاونهما أخيراً في شنّ العديد من الهجمات والتحركات المشتركة مع قوات شرق ليبيا، في إشارة لمليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، أو عبر مواقعها ضد قوات حكومة الوفاق والمواقع المدعومة من الجيش التركي. وحول إمكانية الاتفاق على إبرام وثيقة دفاع مشترك بين كلّ تلك الأطراف، أوضحت المصادر أن المعلومات الواردة من أثينا وباريس، ترجح «إبرام اتفاق بهذا المعنى بين البلدين خلال أسابيع»، وهو ما يعني مزيداً من الضغط على أنقرة». وبحسب المصادر، سيتم تقديم الاتفاق للعالم باعتباره تفعيلاً للمادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي تنصّ على مبدأ الدفاع الجماعي ضد الاعتداءات، والمادة 42 من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي، والتي تنصّ على وجوب تقديم المساعدة بكل الوسائل، ضد أي عدوان مسلح على أراضي الدول الأعضاء.

وذكرت المصادر أن السيسي يسعى للدخول طرفاً في مثل تلك المعاهدات مع دول جنوب أوروبا، أو ضمان التعاون والتنسيق بشكل مستمر معها على أقل تقدير، لكن في المقابل هناك تحفظات داخلية وأخرى لأكثر من دولة في أوروبا، على تكريس تعاون مستدام مع مصر تحت حكم السيسي، الذي يواجه اتهامات حقوقية وإنسانية عديدة، على الرغم من تطوير التعاون العسكري وصفقات شراء الأسلحة من أكبر دول «الاتحاد». لكن المؤكد، بحسب المصادر، أن مصر ستشارك بصورة أو بأخرى في المناورات العسكرية المستقبلية التي ستجريها فرنسا لتوجيه رسالة تحذير لتركيا، والتي أجريت نسخة منها نهاية الشهر الماضي حول جزيرة كريت، وشاركت فيها اليونان وقبرص وإيطاليا، فضلاً عن التنسيق في المجالات السابق ذكرها.

وأشارت المصادر إلى مسألة أخرى ستتطلب تنسيقاً بين فرنسا واليونان ومصر، وهي أولوية التسليح، إذ تطرح المستجدات الإقليمية احتمال حاجة أثينا العاجلة للحصول على أسلحة سبق واتفقت مصر على شرائها، لكن هذا الاحتمال لم يظهر عملياً حتى الآن، وإن كان ممكناً. ونهاية الشهر الماضي، كشفت «العربي الجديد» عن اتفاق بين مصر واليونان على تبادل القطع العسكرية والأسلحة الزائدة عن الحد أو غير المستخدمة من قبل كل طرف في الآونة الأخيرة، مقابل مبالغ مالية أقل من الأسعار المعروضة في السوق العالمية، تحقيقاً لمنفعة الطرفين.

■ كيف نفهم اتفاق السلام؟ هل يعني وقف إطلاق النار بين البلدين؟ أو سحب الجنود والآلات العسكرية من خطوط القتال ورجوع وحدات الجيوش إلى ثكناتها؟ أو وضع فاصل أمني على الحدود لضمان عدم الاعتداء؟ كان الأجدى عمل الاتفاق مع دول الجوار لضمان الاستقرار والأمن والسلام. #بحرينيون_ضد_التطبيع

■ من خلال استعراض مراحل الصراع العربي الصهيوني نجد أن الكيان الصهيوني هو الذي أصر على تطبيع العلاقات مع العرب، وأن سياسته نحو الحرب أو نحو السلام تركزت أساساً على التطبيع. #انا_عربي_ضد_التطبيع

■ عن أي سلام تتحدثون؟ أيُّ سلام ذلك الذي يكون مع من سفك الدِماء وهتك الحُرُمات وحارب الدين بكل ما استطاع؟ ورغم كل ذلك يستمر التطبيع والتطبيل لهم؟ بئسَ ما تطلبون وستبقى فلسطين العِزَّةِ والكرامة شامخةً لا تنحنِي لكم. #التطبيع_خيانة

■ عمره التطبيع ما كان طريق لأي سلام، وإنما فرض سلطة الأمر الواقع. ويبقى الأمر كما هو عليه، ولن يزيد القضية الفلسطينية إلا قوة لمواجهة التطبيع وكذلك الاحتلال بكل آلياته وأدواته. وتبقى فلسطين حرة مستقلة رغم أنف التطبيع

■ زيادة الرواتب في سورية لن تحسن مستوى المعيشة. زيادة الرواتب تعني طباعة أكثر للعملة وتفاقم التضخم بالتالي رح ينعكس عأسعار المواد الغذائية ورح يسبب ازديادها. فازدياد السيولة يجب أن يترافق بزيادة للمواد الغذائية بالسوق بشكل متناسب وإلا ستفرغ رفوف المحلات

■ تعرّض عبدالعزيز (في السجن الحربي في مصر) لضرب شديد لعله يضيف شيئاً إلى اعترافاته، لكنه أصرّ على ذلك.
وطلبوا منه أن ينتزع شعر شاربه الكثّ بيده تحت ضرب السياط، ولم يجد مناصاً من أن يفعل

■ مات من التعذيب في قسم الشرطة مات من التعذيب في المعتقل مات من التعذيب في الأمن الوطني مات من التعذيب في المخابرات كل الضباط براءة شرطة وجيش يقتلون الشعب فماذا ينتظر الشعب إذا لم يتحرر من هؤلاء المجرمين سيعيش في ذل والقادم أسوأ أنقذوا مصر قبل فوات الأوان